مؤشرات اليونسكو
لتنمية وسائل الإعلام

دليل عملي لمساعدة الباحثين

توبي مندل

المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية

مقدمة

يشكل التقرير المعنون "*مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام*"[1] أداةً فريدة وقوية لتقييم البيئة العامة التي تنمو فيها وسائل الإعلام في بلد من البلدان. ويتمحور هذا الإطار حول خمس فئات رئيسية لتقييم تنمية وسائل الإعلام مقسمةٍ إلى عدد الأجزاء التي تزداد تفصيلا كلما انتقلنا من جزء إلى الذي يليه وهي المسائل والمؤشرات الرئيسية والمؤشرات الفرعية. وتنظر هذه المسائل والمؤشرات مجتمعةً في العوامل الرئيسية التي تحدد تنمية وسائل الإعلام، بما فيها العوامل الآتية من صلب قطاع الإعلام والمسائل الهامة المتصلة بالبيئة الخارجية. فتتناول إطار القوانين والسياسات، والقضايا التنظيمية، والاعتبارات التجارية والتقنية، وطبيعة الجهات الفاعلة في قطاع الإعلام في بلد معين، كما تتناول النهج المعتمد لإعداد الإعلاميين وتدريبهم.

وتعبّر مؤشرات تنمية وسائل الإعلام عن إدراك اليونسكو لمهمتها الجوهرية في دعم "حرية الانصراف إلى الحقيقة الموضوعية" و"التبادل الحر للأفكار والمعارف" و"حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة"، وذلك ما نص عليه الميثاق التأسيسي لليونسكو. ويدخل في إطار هذه المهمة تعزيزُ الحق في حرية التعبير الذي يكفله كل من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*[2] *والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*[3]. ويمثل إعلان ويندهوك لعام ١٩٩١ الصيغة الأولية لهذه المؤشرات، وهو إعلان أقرته لاحقا اليونسكو[4] واعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أشار إعلان ويندهوك إلى أن الحق في حرية التعبير يشمل وجود وسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة. فاستندت مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إلى هذه الأسس والمبادئ وهي تجسّد مظهرا من مظاهر التعبير عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يتعين على البلدان احترامها بصفتها جزءاً من القانون الدولي.

وقد وافق المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال على مؤشرات تنمية وسائل الإعلام موافقة رسمية في دورته السادسة والعشرين التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الوقت، سلّمت جهات فاعلة عديدة تضم مؤسسات إعلامية بأن هذه المؤشرات هي أداة هامة لتوجيه المساعي الرامية إلى تنمية وسائل الإعلام. وقد صُممت بحيث يمكن تطبيقها في أي بلد من البلدان مع العلم بأن إقبال البلدان على تطبيقها يزداد في كل أنحاء العالم.

---

[1] التقرير متاح على الموقع التالي:
http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=26032&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

[2] القرار 217A(III) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

[3] القرار 2200A (XXI) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ وقد دخل حيز النفاذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦.

[4] أقره المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين.

وليس الهدف من مؤشرات تنمية وسائل الإعلام استخدامها كأداة تهدف إلى تصنيف تنمية وسائل الإعلام في بلد ما مقارنة ببلدان أخرى. بل تتيح هذه المؤشرات وضعَ تقييم لمختلف الثغرات ومواطن الضعف التي تعتري إطار تنمية وسائل الإعلام، ما يسمح فيما بعد بالتخطيط لتحسين الوضع. وفي فترة إعداد التقرير، كان عدد من البلدان يطبّق هذه المؤشرات أو يعتزم تطبيقها، ومن بينها بوتان، وبوليفيا، والبرازيل، وكرواتيا، وإكوادور، وتيمور الشرقية، ومصر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وغابون، والأردن، والملديف، ومالي، وموزمبيق، ونيبال، وصربيا، وتونس، وأوروغواي، وفنزويلا. وتشكل الخبرة المتراكمة المكتسبة من عمليات التقييم "التجريبية" تلك فضلاً عن الدروس المستفادة منها معلوماتٍ جوهرية استعان بها هذا الدليل.

وقد أتاحت تجربة عمليات التقييم التحققَ من أهمية الإطار الذي تضعه هذه المؤشرات وإثباتَ قوة هذه الأداة. وأثرت بالفعل التقارير التي خرجت بها هذه العمليات، فضلاً عن التوصيات الواردة فيها، تأثيراً مباشراً في تنمية وسائل الإعلام في بعض البلدان. كما أن عملية التقييم بعينها شكلت أداة هامة للتوعية بالمعايير الدولية المعتمدة في تنمية وسائل الإعلام.

والفكرة الرئيسية التي يقوم عليها هذا الدليل هي المساهمة في نقل الدروس المستخلصة من العمليات التي سبق أن أجريت لتقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إلى أولئك الذين يضطلعون حاليا بهذه العمليات والذين سيضطلعون بها مستقبلاً. ويُفترض أن يساعد ذلك على النهوض بعمليات التقييم اللاحقة وعلى تحسين عملية التطبيق. وقد صُممت أقسام الدليل التي تدور حول المنهجية والتحديات العملية والتوصيات المقدَّمة بهدف مساعدة الباحثين في اختيار نهوج قائمة على ممارسات أفضل تراعي الظروف المحلية.

إن تنمية وسائل الإعلام قضية معقدة للغاية والدليل على ذلك هو أن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام تتضمن ٥٠ مؤشراً و١٠٠ مؤشر فرعي. ويرتبط عدد من القضايا بعدة مؤشرات بل بعدة فئات أحياناً. وقد يلتبس الأمر على الباحثين فيقفون عاجزين عن وضع تصوّر دقيق للمواضع التي ينبغي أن تعالج فيها بعض القضايا داخل الإطار العام، مثل قضية ضرورة تمتع الهيئات التنظيمية بالاستقلالية أو قضية ممارسة الرقابة الذاتية. وفضلاً عن ذلك، فبرغم الشمول الكبير الذي تتسم به مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، هناك بعض القضايا المتعلقة بتنمية وسائل الإعلام التي لم تُذكر صراحة، مثل قضية الأنظمة المعتمدة لتسجيل الصحف. وهي غالباً ما تُذكر ضمناً في إطار المؤشرات والمؤشرات الفرعية، ولكن قد تختلط أحيانا على الباحثين المواضع التي ينبغي أن تعالج فيها هذه القضايا. فيقدّم الدليل النصح والمشورة لمعرفة المواضع التي ينبغي أن تعالج فيها كل قضية، وذلك بحسب كل مؤشر من المؤشرات، وإلا قد يرتبك الباحثون أو قد يعتمدون أساليب تختلف باختلاف عمليات التقييم.

كما أظهرت العمليات التجريبية أن الباحثين لا يعلمون دائما تمام العلم المواقع التي تطبَّق فيها المعايير الدولية في مختلف المجالات. وقد يكون التطبيق عسيراً، لا سيما إذا كان البلد يفتقر بكل بساطة إلى الأداة أو الهيئة التي يشير إليها المؤشر. فعلى سبيل المثال، لا توجد في بعض البلدان هيئات عامة للبث الإذاعي أو قد لا تملك الهيئة العامة للبث الإذاعي مجلساً إدارياً، مما قد يثير اللبس عند الإجابة عن المؤشر ٣,٥ المتعلق باستقلالية هذا المجلس. ويسعى الدليل إلى تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن طبيعة المعايير الدولية وذلك في المجالات التي ربما لم تُستوعب فيها هذه الطبيعة بالكامل. ويتضمن الدليل أيضاً إشارات إضافية إلى مراجع مفيدة فيقدّم من خلالها مزيداً من المساعدة.

القضايا المنهجية

إن المنهجية التي صُممت لتقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام تتطلب التوفيق بين ثلاثة احتياجات قد تتزاحم في بعض الأحيان وهي: جمع المعلومات التي تستجيب على نحو موثوق به لجميع المؤشرات والمؤشرات الفرعية؛ واحترام القيود المفروضة على التكاليف والموارد أثناء العملية؛ وإذكاء رغبة الجهات الوطنية المختلفة في حيازة التقييم وتعزيز ثقتها به.

وفيما يخص سير العملية، فقد اعتُمدت حتى الآن نهوج عديدة. وتفضّل اليونسكو استخدام نهج متعدد الجهات لإجراء عمليات التقييم. فهذا يسمح بتوسيع نطاق حيازة التقرير، وتعزيز الثقة به، ولا سيما بنتائجه الرئيسية والتوصيات الواردة فيه. كما أن هذا الأمر يتيح جمع طائفة أكبر من الخبرات. وفي غالبية الحالات، تولت قيادةَ العملية إحدى المنظمات الدولية التي تحظى بالاحترام وتتمتع بالاستقلالية وبقدرات بحثية عالية. وفي بضع حالات، شمل فريق الإعداد عدداً من الخبراء من مختلف المجالات. وهذا يتيح توسيع نطاق المشاركين وقد يكون مفيداً في الحالات التي لا يُعثر فيها على مؤسسة واحدة مستقلة ومؤهلة تجري بحوثاً في مجال الإعلام. غير أنه قد يتولد عن ذلك تباين في الأسلوب وربما في النوعية أيضاً. وفي حالات أخرى، تولى شخص واحد العملية بسبب الضرورة الملحة أو بسبب الافتقار إلى القدرات المحلية اللازمة. وهذا خيار يضمن فعالية العملية ويساعد على تعزيز الاتساق وعلى تحسين النوعية بناء على الشخص الذي تم اختياره. وفي الوقت نفسه، قد يثقل هذا الخيار كاهل الشخص المعني إذ يحتاج إلى أن يلم إلماماً واسعاً بجميع المسائل المتعلقة بتنمية وسائل الإعلام والتي تتناولها مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، كما أن ذلك قد لا يسمح أثناء العملية بتوسيع دائرة الراغبين في حيازة التقييم.

ومن المفيد أن تشترك جهات فاعلة مختلفة في عملية جمع البيانات، بغض النظر عن الجهة التي ستتولى تحرير التقرير. ومن الوسائل التي تضمن ذلك، إجراءُ مقابلات مع مختلف الجهات الفاعلة والاعتماد على طائفة واسعة من الوثائق. ويمكن اتباع نهج أكثر تنظيماً بتأليف لجنة توجيهية رسمية أو فريق استشاري من أجل تقديم الإرشاد وإبداء الآراء طوال

العملية، وهذا ما جرى مثلاً في إكوادور ونيبال. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تضمّ العضويةُ الجماعية لهذه الهيئة الجهات الفاعلة المعنية كافة. وبوسع المنظمة التي تتولى قيادة العملية أن تتفاعل مع الفريق الاستشاري بشتى الطرق ومن بينها مثلاً تلقي آرائه بشأن مشروعات التقرير ومساهمته في التوصيات.

وقد حُددت أدناه الجهات الفاعلة التي يُرجح أن تكون معنية بهذه العملية. والجدير بالذكر أن هذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة قد لا تتوصل دائما إلى توافق في الآراء بشأن كل المسائل. وإن لم يتم التوصل إلى توافق كامل في الآراء، ينبغي تدوين وجهات النظر المغايرة في ملحق مثلاً أو في إحدى الحواشي.

وترتبط طريقة تشكيل اللجنة التوجيهية بالوضع المحلي وبالطريقة التي يجري بها التقييم. وفي معظم الحالات، تستطيع المؤسسة الوطنية المسؤولة عن إجراء العملية، بحكم موقعها، أن تحدد مجموعات الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد. وفي بعض الحالات، قد تتمكن هذه الجهات من تعيين أعضائها في اللجنة، في حين قد تقوم المؤسسة الوطنية في حالات أخرى باختيار الأعضاء مباشرة. والمهم هو أن تُعتبر هذه العملية ذات مصداقية وأن يكون التمثيل في اللجنة ذاتها سليماً وأن تتضمن اللجنة أفراداً جديرين بالثقة.

وبمعزل عن النهج المتبع، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن أحد الأهداف الهامة للعملية على المدى الطويل هو بناء قدرة الجهات الفاعلة المحلية على فهم وتقييم المسائل المتعلقة بتنمية وسائل الإعلام، وينبغي مراعاة هذا الهدف عند تصميم المنهجية الواجب اتباعها.

وهناك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة التي يرجح أن تكون مهتمة بعملية التقييم فينبغي إشراكها فيها بطريقة أو بأخرى. وتتضمن الجهات التالية:

- الإعلاميون المحترفون – وهم الصحفيون ورؤساء التحرير والمديرون والمالكون، الذين يعملون في جميع وسائل الإعلام على تنوعها، من الصحافة المطبوعة والهيئات الإذاعية إلى وسائل الإعلام التجارية والعامة والتابعة للمجتمع المحلي؛
- صانعو القرارات – ومن بينهم المسؤولون الحكوميون، وكبار الموظفين العموميين، وأعضاء مجلس النواب واللجان النيابية المعنية، وغيرهم من المسؤولين المنتخبين ومن قادة الأحزاب السياسية؛
- الهيئات التنظيمية – وهي الهيئات التي تنظم البث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهيئات المعنية بشكاوى وسائل الإعلام، ولجان حقوق الإنسان؛

الفريق الاستشاري/اللجنة التوجيهية

- استعراض ما كُتب في الموضوع
- عملية (عمليات) الاستقصاء
- المقابلات
- اجتماعات الفرق المصغرة
- زيارة الأماكن

مكاتب اليونسكو الميدانية ومقر المنظمة

الجهة التي تتولى البحوث: المنظمة/الفريق/الشخص

مشروع النص (النسخة التجريبية)

استعراض النظراء للنسخة والموافقة عليها/ مؤتمر للموافقة على النسخة

مراجعة النسخة استناداً إلى الآراء التي أبديت بشأنها

عرض النسخة على الحكومة

إصدار النسخة للعموم/توزيعها

- المجتمع المدني – بما في ذلك المجموعات الوطنية والدولية ورابطات وسائل الإعلام ونقاباتها والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع وسائل الإعلام أو التي تعزز حرية التعبير، والمجموعات التي تركز عملها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى القضايا المرتبطة بها، والمجموعات المعنية بشؤون المستهلكين؛
- جهات أخرى – تتضمن المؤسسات الأكاديمية ولا سيما تلك التي تقوم بتوفير الدروس في مجال الإعلام أو التواصل الاجتماعي، وهيئات القطاع الصناعي المعنية مثل الجهات التي توفر خدمات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية، والعاملون في المجال القانوني وبخاصة المحامون المختصون بقضايا الإعلام، والجهات المانحة.

وقد تؤثر خلفية عملية التقييم أيضاً في المنهجية الواجب اعتمادها. فاليونسكو هي في أغلب الحالات الجهة التي دفعت إلى اتخاذ قرار إجراء التقييم، إلا أنه في بعض الحالات، حضت مؤسسات مستقلة، بالتشاور مع اليونسكو، على اتخاذ قرار إجراء التقييم. وقد يكون لهذا الأمر تأثير على الموارد وعلى النهج المعتمد في إجراء التقييم مثل تحديد ما إذا كانت الحكومة ترغب في أن تستشار قبل وضع الصيغة النهائية للتقرير. ومن المهم أن تُبذل جهود للحصول في أقل تقدير على موافقة الحكومة المعنية على عملية التقييم، كما يُستحسن أن تقدّم الحكومة دعمها إلى العملية وأن تشارك فيها. وتشجع اليونسكو الأطراف الأخرى على استخدام أداة تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، وصحيح ألا ضرورة للحصول على إذن من أجل استخدام هذه الأداة، غير أن عمليات التقييم التي تُجرى دون مشاركة اليونسكو يجب أن تذكر هذا الأمر بوضوح.

وهناك عدد من التقنيات التي ينبغي الاستعانة بها لجمع البيانات ميدانياً. فينبغي أن تبدأ العملية باستعراض المراجع المتعلقة بالموضوع. وينبغي أن يكون الاستعراض شاملاً وأن يتضمن جملة أمور من بينها التشريعات الصادرة في هذا الشأن، والتقارير التي أعدتها المجموعات المعنية بحرية التعبير ووسائل الإعلام، والبحث على الإنترنت، والبحث في المحفوظات إن أمكن. وينبغي أن يتم في هذه المرحلة الاطلاع على التقارير الشاملة التي أعدتها منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية والتي قد تتضمن معلومات مفيدة وإن لم تخص البلد الخاضع للتقييم تحديداً، مثل تقرير التنمية البشرية الذي يصدر كل عام عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تكون هذه التقارير مصدر معلومات موثوق بها ويمكن التحقق منها، وقد تعطي أيضاً نظرة مقارنة عن التقدم المحرز في البلد الخاضع للتقييم.

عمليات التقييم السريعة

انتُخبت اليونسكو في بعض الحالات لإجراء عمليات تقييم سريعة أملتها مثلاً الضرورة الماسة لوضع قائمة أولية بمتطلبات تنمية وسائل الإعلام على الأقل. وقد جرى ذلك مثلاً في مصر في أعقاب الثورة حيث ارتئي أن من المهم تزويد الجهات الفاعلة بقائمة مقتضبة بمتطلبات تنمية وسائل الإعلام حتى تتمكن من ترتيب أولويات عملها.

وفي حين يمكن أن تساهم عمليات التقييم هذه مساهمة كبيرة في أنشطة تنمية وسائل الإعلام، فإنها قد تصطدم أيضاً ببعض العوائق، وأحدها أن الجهات الفاعلة على المستوى المحلي ستفتقد الشعور بملكية النتائج، وآخر أن عملية التقييم قد لا تركز على الأولويات التي تهم الجهات الفاعلة الرئيسية إن لم تشرَك هذه الجهات في العملية. ويمكن التغلب على هذه المشكلات ولو جزئيا بضمان إجراء مشاورات مستفيضة مع الجهات الفاعلة الرئيسية باعتبارها جزءاً من عملية التقييم حتى وإن كانت سريعة.

ومن مجالات التحدي الأخرى التي تعوق عمليات التقييم السريعة جمعُ البيانات ولا سيما التأكد من جمع بيانات شاملة ودقيقة إلى حد معقول. وقد تزداد العملية صعوبة إذا لم تكن الوثائق، وبخاصة القوانين، متوافرة بلغة الشخص الذي يجري التقييم. ويمكن أن يساعد الخبراء المحليون في حل المسألة بإشراكهم في العملية وإعطائهم دوراً داعماً.

وقد يسعى التقييم السريع إلى التركيز على المجالات ذات الأولوية وإلى عدم معالجة باقي المجالات إلا بطريقة سطحية. وفي هذه الحالة، يجب العمل بتأن للتأكد من أن مجالات التركيز هي المجالات التي توليها الجهات الفاعلة محلياً الأهمية اللازمة. وهنا أيضاً، من المهم أن تجرى مشاورات مستفيضة مع الجهات الفاعلة محلياً.

وأخيراً، لا تنطوي عمليات التقييم السريعة عادةً على إجراء لإقرار التوصيات كما هو الحال في عمليات التقييم الأعمق. ويمكن التخفيف من حدة المشكلة بإجراء مشاورات متأنية مع الجهات الفاعلة المحلية أثناء العمليات، وبالحرص على ارتباط التوصيات المقدمة ارتباطاً وثيقاً بالمعايير الدولية المتفق عليها وبالممارسات الفضلى، كما هو مبيّن في مؤشرات تنمية وسائل الإعلام عينها وفي غير ذلك.

وينبغي استكمال هذه الأنشطة بجملة من المقابلات التي قد تكون فردية أو جماعية، والتي قد تكون غير رسمية أو أكثر تنظيماً. فينبغي التحدث مع ممثلي أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه. وقد يكون من المفيد وضع سلسلة من الأسئلة المختلفة باختلاف الجهات الفاعلة، استناداً إلى المعارف والاختصاصات التي من المتوقع أن تتحلى بها هذه الجهات. وعندما يُجمع مزيد من المعلومات وتتجلى مواطن الضعف والقوة لعملية جمع البيانات ولا سيما المجالات التي تباينت فيها الردود، قد يرغب أصحاب المقابلات في تعديل الأسئلة التي يطرحونها على الجهات التي يقابلونها. وقد يودون بوجه خاص تعزيز تركيزهم على المجالات التي يبقى فيها جمع المعلومات ضعيفاً والتي تعطي فيها

الجهات الفاعلة ردوداً مختلفة على السؤال عينه. وبالتالي، فقد يعتبر بعض الجهات الفاعلة أن الهيئات الإذاعية العامة تقدم آراء متوازنة جداً في حين تتهمها جهات أخرى بتقديم آراء جد منحازة.

وقد يكون من المفيد إدراج الزيارات إلى مواقع رئيسية في سير المقابلة. وعليه، فإن زيارة المحطات الإذاعية التابعة للمجتمع المحلي، أو الهيئات الإذاعية العامة، أو مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأرياف قد تخرج بمعلومات قيمة جداً لفهم طريقة عملها ومعرفة الجهات التي تعمل لأجلها. وينبغي أيضاً النظر في إجراء زيارات ميدانية إلى المدن الصغيرة مثلاً و/أو إلى الأماكن الواقعة في الأرياف وإلى المناطق التي تعيش في بيئة اقتصادية أو ثقافية أو سياسية فريدة.

وإن تقديم المعطيات الموثوق بها استجابةً لعدد من المؤشرات والمؤشرات الفرعية مرهون بتوافر البيانات الأولية كالبيانات المستقاة مثلاً من عمليات الاستقصاء أو من عمليات الرصد. وإن لم تقُدم أطراف أخرى بعدُ على إجراء عمليات الاستقصاء اللازمة، فإنه ينبغي النظر في إجرائها في حدود الموارد المتاحة ومع العلم بأنه ينبغي أن تضمن هذه العمليات قدر الإمكان تمثيل الجميع. أما المؤشرات التي تتطلب جمع بيانات أولية تأخذ شكل استطلاع لرأي جمهور معين أو عملية استقصاء عامة، فيتضمن بعضها ما يلي:

- ١,٢ (الجمهور يدرك حقه في المعلومات ويمارس هذا الحق)؛
- ٣,١ (المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام بمتناول النساء والفئات المهمشة)؛
- ٣,٨ (وسائل الإعلام تستجيب لمتطلبات جمهورها)؛
- ٣,١١ (درجة ثقة الجمهور بوسائل الإعلام ومشاركته فيها، والتوازن بين الأنباء المحلية والدولية في الأخبار)؛
- ٥,٢ (انتفاع الفئات المهمشة بوسائل الإعلام).

وفي الغالبية العظمى من الحالات الأخرى، يمكن جمع بيانات موثوق بها إلى حد معقول من خلال إجراء مقابلات مع طائفة مؤاتية من مختلف الجهات المنتمية إلى مجموعات الجهات الفاعلة الرئيسية، ومن خلال استعراض كل المراجع التي كُتبت في الموضوع. وبهذه الطريقة، يمكن مثلاً في أحيان كثيرة جمع معلومات عن القضايا المطروحة قد تكون مخصصة إلا أنها تمثل جميع الفئات السكانية، ومن الأمثلة على هذه القضايا تطبيق القوانين وتركز ملكية وسائل الإعلام والمخاطر التي تحدق بالإعلاميين. وتتضمن بعض المؤشرات المرتبطة بوسائل الإعلام والتي قد تتطلب عملية أكثر تنظيماً لجمع البيانات المتعلقة بها (من خلال عمليات رصد رسمية مثلاً) ما يلي:

- ٢,١٠ (تخصيص حيز للدعاية والإعلانات الحكومية)؛

- ٣,١ (وسائل الإعلام تستخدم لغة تعبر عن التنوع اللغوي المحلي وتتوجه إلى فئات مختلفة) (ووسائل الإعلام العامة تعبّر عن آراء كل الأطياف السياسية)؛
- ٣,٢ (النساء والأقليات ممثلة تمثيلاً منصفاً في قطاع الإعلام).

وحفاظاً على دقة تقارير التقييم ونوعيتها ومصداقيتها، وبالتالي على مشروعية التوصيات الواردة فيها، لا بد من إخضاعها لاستعراض يجريه النظراء، سواء خبير واحد، أو عدة خبراء في أفضل الأحوال. وينبغي أن يتحلى هؤلاء الخبراء بخبرة في مجال تنمية وسائل الإعلام ولا سيما فيما يخص القضايا القانونية، وبمعرفة جيدة بوضع الإعلام في البلد. وعندما تنشر اليونسكو التقرير ضمن أعمالها، ستكون النسخة المنشورة مبدئياً نسخة تجريبية، وستوجَّه دعوة للتعليق عليها قبل إصدار الصيغة النهائية للتقرير.

إرشادات توجيهية مفصلة لتطبيق كل مؤشر من مؤشرات تنمية وسائل الإعلام

يتضمن نظام المؤشرات والمؤشرات الفرعية بعض المجالات التي قد تتداخل فيما بينها بسبب التعقيد الهائل الذي تتصف به وبحكم الطبيعة الجامعة للعديد من المسائل. ومن أجل تفادي التكرار وتجنب إحالة القراء باستمرار إلى أقسام أخرى من التقرير، من المهم أن يحرص معدّو التقرير على معالجة كل قضية على حدة وفي موضع واحد من التقرير. ومن المهم أيضاً أن يقوم معدّو التقارير في بلدان مختلفة بمعالجة القضايا على نحو متسق (أي ضمن المؤشر أو المؤشر الفرعي ذاته). ويحتوي هذا القسم من الدليل على توجيهات لتحقيق هذه الأهداف.

وهناك أيضاً بضع قضايا غفل التقرير على ما يبدو عن معالجتها أو لم يتناولها بوضوح، وذلك سواء في إطار المؤشرات أو المؤشرات الفرعية. ويعطي هذا الجزء من الدليل توجيهات لتحديد المواضع التي ينبغي أن تعالج فيها هذه المسائل. وأخيراً، يحتوي هذا الجزء أيضاً على بعض التوجيهات فيما يخص المضمون المحدد لبعض المؤشرات والمؤشرات الفرعية، كما يحتوي على توجيهات إضافية فيما يخص المعايير الدولية الرئيسية السائدة في المجال المعني وتحتوي في بعض الحالات على إشارة إلى مراجع إضافية.

وكي يسهل عرض كل هذه المعلومات ويتيسر الرجوع إلى المعلومات المستهدفة، يتمحور هذا الجزء من الدليل حول الخطوط نفسها التي تمحور حولها المطبوع الرئيسي لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام، فيتضمن عناوين الفئة والمسألة والمؤشر والمؤشر الفرعي، فضلا عن إشارة إلى المقدمة.

➢ الحالات التي ينبغي أن تعالج فيها المسائل الجامعة

هناك أربع مسائل من المسائل التي تعالَج في إطار مؤشرات تنمية وسائل الإعلام تُطرح أكثر من غيرها وتتداخل أكثر من غيرها في عدة مؤشرات هي:

- مسألة المضايقات غير الرسمية والرقابة الذاتية؛
- مسألة تعزيز تعددية وسائل الإعلام من خلال جملة أمور من بينها منح الرُخَص؛
- مسألة التنظيم المستقل لوسائل الإعلام؛
- مسألة التنظيم الذاتي.

وقد يكون من الصعب أن تُحدد بالضبط مواضعُ معالجة كل جانب من جوانب هذه المسائل المعقدة في إطار المؤشرات والمؤشرات الفرعية، وقد يختلف الترتيب المتبع باختلاف الباحثين. ويرمي هذا القسم من الدليل إلى توفير توجيهات دقيقة لكيفية معالجة هذه المسائل. وترد هذه التوجيهات في التعليق الذي يلي كل مؤشر. كما ترد فيما يلي لمحة عامة عن كل المؤشرات المرتبطة بهذه المسائل، وذلك توخيا لمزيد من الوضوح.

➢ المسألة الأولى

يشير عدد من المؤشرات المختلفة إلى فكرة **الضغوط غير الرسمية (خارج الأطر القانونية) التي تتعرض لها وسائل الإعلام والمضايقات التي تواجهها، والرقابة الذاتية** التي قد تنجم عنها. ومن أجل تفادي التداخل والتكرار، ينبغي معالجة هذه المواضيع على النحو الآتي:

- المؤشر ١,٣ المتعلق باستقلالية التحرير يشير إلى الضغوط التي تمارسها الحكومات وجهات أخرى والتي تمس باستقلالية التحرير.
  - ينبغي أن تعالَج هنا الأعمال التي تدخل في إطار المضايقات الممارسة خارج الأطر القانونية والتي لا تنطوي على مخاطر أو اعتداءات جسدية. ومن الأمثلة على ذلك، الاتصالات الهاتفية التي يجريها كبار المسؤولين مع رئيس الهيئة الإذاعية العامة لثنيه عن مناقشة موضوع معين. ولا تُبحث هنا ردة فعل وسائل الإعلام على هذه الأعمال، من حيث الرقابة الذاتية التي تمارسها، لأنه سيتم تناول الأمر في إطار المؤشر ٣,١٤.
- المؤشر ١,١١ المتعلق بالرقابة يشير إلى التهديد بإغلاق المؤسسة.
  - ينبغي الاكتفاء هنا بمعالجة الإجراءات القانونية أو تهديدات الإغلاق. ومن الأمثلة على ذلك، رفع دعوى للمطالبة بإغلاق إحدى المؤسسات الإعلامية بحجة تهديدها للأمن القومي.
- المؤشر ٣,٨ المتعلق بثقافة التنظيم الذاتي يشير إلى عملية الرقابة الذاتية.

- لا ينبغي أن تعالَج هنا مسألة الرقابة الذاتية. وينبغي بدلاً من ذلك إحالة القارئ إلى المؤشر ٣,١٤.

- المؤشر ٣,١٣ المتعلق بالسلامة يشير إلى التهديدات والمضايقات وإلى الاعتداءات أيضاً.
  - ينبغي أن تعالَج هنا تهديدات الاعتداء الجسدي على الشخص والتعرض الفعلي له أو غير ذلك من التدابير البدنية التي تستهدف الإعلاميين ووسائل الإعلام. ومن الأمثلة على ذلك التهديد بضرب صحفي ضرباً مبرحاً إن أصر على تغطية موضوع معين.
- المؤشر ٣,١٤ المتعلق بانعدام الأمن يشير إلى الرقابة الذاتية التي تمارس خشية التعرض للعقاب أو المضايقة أو الاعتداء.
  - ينبغي أن تعالَج هنا مسألة الرقابة الذاتية في حد ذاتها، أي تلك التي تتخذ شكل سلوك ظاهر أو إغفال واضح يبين إحجام المؤسسة الإعلامية عن معالجة القضايا ذات الأهمية العامة. ومن الأمثلة على ذلك، امتناع وسائل الإعلام عن مناقشة العنف الممارس ضد المرأة لأنه موضوع من المواضيع المحرمة، أو امتناعها عن انتقاد كبار الموظفين خوفاً من أعمال الانتقام.

➢ **المسألة الثانية:**

تشير عدة مؤشرات أيضاً إلى ضرورة تعزيز **التعددية في وسائل الإعلام** وتحقيق هذه الغاية من خلال عملية منح الرُخَص. وحرصاً على تفادي التداخل والتكرار، ينبغي معالجة هذه المسائل على النحو التالي:

- المؤشر ١,٧ المتعلق بالإطار التنظيمي يطلب منح الهيئة التنظيمية صلاحية تعزيز تعددية هيئات البث الإذاعي.
  - ينبغي ألا تعالج مسألة التعددية هنا وأن يحال القارئ إلى المؤشر ٢,٤.
- المؤشر ٢,١ المتعلق بالتدابير الإيجابية يدعو إلى وضع قواعد لتعزيز التعددية وإلى منح رُخَص استخدام الترددات من أجل تعزيز التنوع.
  - ينبغي أن تعالَج هنا التدابير الواجب اتخاذها لضمان التنوع في ملكية وسائل الإعلام ولكن ينبغي ألا تعالج قضايا التنوع الأعم. ومن الأمثلة على ذلك، قاعدة تَمنح الهيئة التنظيمية صلاحية الحؤول دون دمج مؤسسات إعلامية إذا كانت هذه العملية تؤدي إلى تركز ملكية وسائل الإعلام إلى حد غير محبذ.
- المؤشر ٢,٢ المتعلق باستيفاء المعايير يدعو الهيئات التنظيمية إلى منح رُخَص البث الرقمي إلى مجموعة متنوعة من المتعهدين في هذا المجال.

- ينبغي عدم معالجة مسألة التعددية هنا وإحالة القارئ إلى المؤشر ٢,٤.

- المؤشر ٢,٣ المتعلق بمزيج وسائل الإعلام يدعو إلى منح الهيئات الإذاعية العامة رُخَص للبث الرقمي.
  - ينبغي هنا الاكتفاء بمعالجة مسألة حصول الهيئات الإذاعية العامة على رُخَص للبث الرقمي (عند الاقتضاء).
- المؤشر ٢,٤ المتعلق بالأنظمة المستقلة يدعو إلى ضمان انتفاع عدة وسائل إعلام بالترددات بصورة متساوية.
  - تُعالَج هنا مسألة القواعد التي ترعى منح الرُخَص، فتُحدَّد ما إذا كانت هذه القواعد ترغم الهيئة التنظيمية على مراعاة التعددية، وما إذا كانت الهيئة التنظيمية قد أصدرت في الواقع رُخَصاً لمجموعة متنوعة من وسائل الإعلام. ومن الأمثلة على ذلك، قاعدة تعتبر المساهمة في التعددية عاملاً يجب مراعاته عند تقييم الطلبات التي تتنافس للحصول على رُخَص، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، بيان أن وسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي والتجارية ممثلة تمثيلاً مناسباً في وسائل الإعلام الحاصلة على رُخَص.
- المؤشر ٢,٥ المتعلق بوسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي يدعو إلى تخصيص حصص من طيف الترددات لوسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي.
  - ينبغي هنا الاكتفاء بمعالجة القواعد المحددة التي تخصص جزءاً من طيف الترددات لهيئات البث الإذاعي التابعة للمجتمع المحلي. ومن الأمثلة على ذلك، قاعدة قانونية تخصص ٢٠٪ من ترددات الطيف الخاص براديو "إف إم" لإذاعات المجتمع المحلي.
- المؤشر ٢,٧ المتعلق بخطة تخصيص الطيف يدعو إلى توزيع الترددات على مختلف أنواع هيئات البث الإذاعي بطريقة منصفة.
  - ينبغي الاكتفاء هنا بدراسة خطة تخصيص الطيف، إن وُجدت، وبتحديد ما إذا كانت هذه الخطة تتضمن نظاماً لتخصيص الترددات بصورة منصفة بين مختلف أنواع هيئات البث الإذاعي. ومن الأمثلة على ذلك، قيام الخطة بتخصيص حيز معين من الطيف لهيئات البث الإذاعي المحلية.

➢ **المسألة الثالثة:**

إن مجال التداخل الثالث في المؤشرات هو مسألة **الهيئات المستقلة لتنظيم وسائل الإعلام**. ومن أجل تفادي التداخل والتكرار، ينبغي تناول الأمر على النحو التالي:

- المؤشر ١,٦ المتعلق باستقلالية الأنظمة يشير إلى ضرورة وجود ضمانات قانونية تكفل الاستقلالية.

- ينبغي هنا أن تعالَج مسألة الضمانات القانونية التي تكفل استقلالية الهيئات التنظيمية. ومن الأمثلة على ذلك، منع المسؤولين في الأحزاب السياسية من الانضمام إلى مجلس الهيئة التنظيمية.

- المؤشر ٢,٤ المتعلق كذلك باستقلالية الأنظمة يشير إلى ضرورة توكيل مهمة منح الرُخَص إلى هيئة مستقلة.
  - يُحدد هنا ما إذا كانت الهيئة التنظيمية تعمل فعلاً بصورة مستقلة. ومن الأمثلة على ذلك، رفض الهيئة التنظيمية تجديد رخصة إحدى هيئات البث الإذاعي التي انتقدت الحكومة.
- المؤشر ٢,٨ المتعلق كذلك باستقلالية الأنظمة يشير إلى ضرورة إسناد مهمة منح الرُخَص إلى هيئة مستقلة.
  - ينبغي عدم التطرق إلى مسألة الاستقلالية هنا وإحالة القارئ إلى المؤشر ١,٦ (وقد سبق أن أشير إليه هنا في الوثيقة الرئيسية لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام).

➢ **المسألة الرابعة:**

في الختام، طُرحت مسألة **التنظيم الذاتي** غير مرة في المؤشرات. ومن أجل تفادي التداخل والتكرار، ينبغي تناول الأمر على النحو التالي:

- المؤشر ٣,٧ المتعلق بالتنظيم الذاتي يشير إلى ضرورة توافر أنظمة لتلقي الشكاوى على مستوى القطاع.
  - ينبغي هنا تناول أي من أنظمة التنظيم الذاتي التي تطبَّق على مجمل القطاعات، كالصحافة المطبوعة أو هيئات البث الإذاعي أو جميع وسائل الإعلام. ومثال على ذلك، هيئة لتلقي الشكاوى أسستها الصحف.
- المؤشر ٣,٨ المتعلق بثقافة التنظيم الذاتي يذكر قنوات الشكاوى العامة.
  - ينبغي هنا تناول الأنظمة المعنية بتلقي الشكاوى والتي استحدثتها مؤسسات إعلامية فردية. ومثال على ذلك، قيام إحدى الصحف اليومية بتعيين أمين مظالم يعمل داخل الصحيفة.
- المؤشر ٣,٩ المتعلق بمدونة البث الإذاعي يشير إلى ضرورة وضع قواعد تحرص على العدالة وعدم الانحياز.
  - ينبغي هنا النظر فيما إذا كانت هناك مدونة سلوك تطبَّق على هيئات البث الإذاعي، سواء أكانت تعتمد تنظيماً ذاتياً أم تخضع للقانون، وفيما إذا كانت هذه المدونة تلزم هيئات البث الإذاعي باحترام واجبي عدم الانحياز والتوازن. ومن الأمثلة على ذلك مدونة للتلفزيون اعتمدتها هيئة تنظيمية خاضعة للقانون وتطلب من جميع المحطات التلفزيونية الحاصلة على رُخَص التزام الحياد في نشراتها الإخبارية وفي تغطيتها لمواضيع الساعة.
- المؤشر ٣,١٠ المتعلق بإنفاذ مدونة البث الإذاعي يتحدث عن نظام للتعاطي مع الشكاوى العامة.

- ينبغي هنا الاكتفاء بتناول الحالات التي أسندت فيها مهمة إنفاذ مدونة البث الإذاعي إلى هيئة تمثل القانون. ومن الأمثلة على ذلك، قانون للبث الإذاعي يمنح الهيئة التنظيمية الحق في أن ترغم هيئات البث الإذاعي على إصدار بيان تعترف فيه بخرقها لمدونة البث الإذاعي. ولا ينبغي أن تعالَج هنا أنظمة التنظيم الذاتي لهيئات البث الإذاعي إذ ينبغي تناول هذا الموضوع في المؤشر ٣,٧ (في حالة الأنظمة المطبقة على القطاع الصناعي) أو في المؤشر ٣,٨ (في حالة هيئات البث الإذاعي الفردية).

➢ خطوات توجيهية لوضع بنية التقرير

المقدمة

ينبغي للمقدمة أن تعرض على القراء الخلفية والسياق اللازمين لفهم باقي التقرير. فينبغي أن تتضمن المسائل التالية:

- وصف موجز للسمات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والجغرافية للبلد، مع الإشارة بوجه خاص إلى السمات المتصلة بالإعلام (ومن الأمثلة على ذلك مستوى الرفاهية، والتشتت السكاني، والوضع اللغوي المعقد، وكثرة تناثر الأرخبيل، وارتفاع معدلات الأمية، وما إلى ذلك).
- معلومات إحصائية هامة كتلك التي تخص استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت، ومرتبة البلد في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدخل القومي الإجمالي، والانتفاع بوسائل الإعلام، ومرتبة البلد من حيث حرية الصحافة، وما إلى ذلك.
- استعراض لوضع الإعلام في البلد يتحدث عن وسائل الإعلام القائمة، وفئات الجمهور، وتركز الملكية، والعوامل الاقتصادية مثل سوق الدعاية والإعلان، وعملية التوزيع في كل أنحاء البلد، والتوجهات الهامة، وما إلى ذلك.
- استعراض لبيئة القوانين والسياسات وللسمات الرئيسية الأخرى التي يتصف بها إطار تنمية وسائل الإعلام (كوجود مؤسسات قوية تعنى بالتدريب أو وجود مناخ من عدم الاستقرار والاعتداءات).
- موجز للمسائل الرئيسية الواردة في التقرير.

الفئة ١– إطار تنظيمي مؤات لحرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام وتنوّعها

المسألة ألف – الإطار الخاص بالقوانين والسياسات

١,١ حرية التعبير مكفولة في القانون ومطبَّقة في الممارسة

ينبغي التركيز هنا تركيزاً رئيسياً على الضمانات الدستورية التي تكرس حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. وينبغي اتخاذ المادة ١٩ من *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية* مرجعاً رئيسياً عند تقييم هذه الضمانات الدستورية، إذ تجيز فرض قيود على حرية التعبير فقط في الحالات المنصوص عليها في القانون وفي الحالات التي تكون فيها ضرورية لصون حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق. وإذا أجاز الدستور فرض مزيد من القيود على حرية التعبير، ينبغي ذكر الأمر في هذا المؤشر.

كما ينبغي هنا تحديد ما إذا كان البلد قد صدّق على معاهدات حقوق الإنسان التي تصون حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. أما المعاهدات ذات الصلة، فهي إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (أول) *بروتوكول اختياري ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، الذي يجيز تقديم البلاغات الفردية، و*الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله* (انظر المادة ٤ المتعلقة بخطاب الكراهية)، و*اتفاقية حقوق الطفل* (انظر المادتين ١٣ و١٧) والمعاهدات الإقليمية الهامة المتصلة بحقوق الإنسان (مثل *الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب* و*الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان* و*الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان*).

كما ينبغي هنا ذكر الآليات الرسمية المعنية بحماية الحقوق مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشار في التعليق إلى علاقة هذه الآليات بالإعلام. فعلى سبيل المثال، قد تتمتع هذه الآليات بصلاحية التعامل مباشرة مع الحالات التي تهدد حرية التعبير، أو قد تملك تفويضاً للنظر في حالات التمييز التي قد تمس أيضاً بحرية التعبير.

١,٢ الحق في المعلومات مكفول في القانون ومطبَّق في الممارسة

يشير هذا المؤشر إلى حق المرء في الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، وذلك بدل استخدام مفهوم أعم للحق في المعلومات كحرية تداول المعلومات في المجتمع. وفي بعض الأحيان يطلق على هذا المفهوم تسمية الحق في حرية تداول المعلومات أو في الانتفاع بالمعلومات. أما المسألة المطروحة فعلاً في هذا المؤشر الفرعي، فهي تحديد ما إذا كان البلد قد اعتمد قانوناً عن الحق في المعلومات أو عن حرية تداول المعلومات يمنح الأفراد الحق في المطالبة بالمعلومات التي تحوزها الحكومة وفي تسلمها. ويتطرق العديد من المؤشرات الفرعية هنا إلى طبيعة القواعد التي نص عليها هذا القانون (وبالتالي فإن هذه المؤشرات الفرعية لا تطبَّق إلا إذا كان هذا القانون قد سُن في البلد).

أما الالتزامات (الإضافية) المنصوص عليها في المعاهدات الهامة والواجب ذكرها في تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، فتتضمن *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد* (انظر المادتين ١٠ و١٣)، وبالنسبة إلى البلدان الأوروبية، *اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالاطلاع على الوثائق الرسمية*، و*اتفاقية الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية* الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا (اتفاقية آرهوس).

وعند التطرق إلى مسألة القيود المفروضة على الحق في المعلومات، لا ينبغي الاكتفاء بمراعاة حرمة الشؤون الشخصية على نحو ما ورد في المؤشرات الفرعية، وإنما ينبغي أيضاً مراعاة قيود أخرى مثل الأمن القومي والسرية التجارية والوثائق المرتبطة بالمداولات الداخلية. ولا ينبغي أن يعالج هذا الجزء من التقييم القيود المفروضة على القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات فحسب وإنما ينبغي أن يعالج أيضاً التشريعات المتعلقة بسرية المعلومات.

١,٣ استقلالية التحرير مكفولة في القانون ومطبَّقة في الممارسة

ينبغي أن تعالَج هنا الأعمال التي تدخل في إطار المضايقات غير الرسمية والمضايقات الممارسة خارج الأطر القانونية والتي لا تنطوي على مخاطر أو اعتداءات جسدية. ومن الأمثلة على ذلك، الاتصالات الهاتفية التي يجريها كبار المسؤولين مع رئيس المؤسسة الإعلامية العامة لثنيه عن مناقشة موضوع معين. ومثال آخر على ذلك، إقدام إحدى أبرز شركات الإعلان على ابتزاز أحد رؤساء التحرير لإرغامه على التخلي عن موضوع يعرّض أحد منتوجاتها للمشكلات. ولا تُبحث هنا ردة فعل وسائل الإعلام على هذه الأعمال، من حيث الرقابة الذاتية التي تمارسها، لأنه سيجري تناول هذا الأمر في إطار المؤشر ٣,١٤.

١,٤ حقّ الصحفيين في حماية مصادرهم مكفول في القانون ومطبَّق في الممارسة

يعبّر المؤشر خير تعبير عن مضمونه. ويعالج المؤشر ٣,١٤ المسألة ذاتها إلا أنه ينبغي إدراجها هنا وليس هناك.

١,٥ يشارك الجمهور ومنظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة المتعلقة بوسائل الإعلام

ينبغي أن يركّز هذا المؤشر على الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني كي تصيغ الإطار المتعلق بالسياسات والقوانين والأنظمة التي تنظم وسائل الإعلام. ومن الأسئلة المطروحة على سبيل المثال: هل تتشاور الحكومة على نطاق واسع مع الجهات الفاعلة المعنية عندما تعمل على رسم السياسات المتعلقة بالإعلام أو عندما تقترح اعتماد أحد التشريعات المرتبطة بالإعلام؟ أما الأشكال الأخرى التي تتخذها مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة التي تؤثر في وسائل الإعلام – مثل التدخل في التعيينات داخل الهيئة التنظيمية وفي أنشطة التدريب – فيجري تناولها ضمن مؤشرات أخرى.

المسألة باء – السياق التنظيمي للبث الإذاعي

١,٦ استقلالية السياق التنظيمي مكفولة في القانون ومطبقة في الممارسة

ينبغي أن يركز هذا المؤشر على الهيئات التي تتمتع بصلاحيات تمكنها من تنظيم وسائل الإعلام، مثل الهيئات المخولة منح رُخَص البث الإذاعي و/أو هيئات تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكما ذُكر أعلاه، هذا هو المؤشر

الرئيسي الذي يتم في إطاره وصف الحماية القانونية وأشكال الحماية الرسمية الأخرى التي تصون استقلالية هذه الهيئات. أما مسألة الأدلة الملموسة التي تثبت استقلالية الهيئات التنظيمية هذه أو تكشف قصور أدائها، فينبغي معالجتها في المؤشر ٢,٤ لأنها مسألة مختلفة (فالهيئة التنظيمية قد تكون مستقلة حتى في غياب الضمانات القانونية، كما أن الضمانات القانونية لا يمكنها وحدها أن تكفل استقلالية عمل الهيئة). وينبغي أن تتناول المناقشات طريقة تعيين الأعضاء – بما في ذلك الجهة المسؤولة عن تعيينهم (فلا ينبغي أن يتولى أعضاء الحكومة أو غيرهم من الموظفين هذه المهمة وحدهم، بل ينبغي أن يشارك في عملية التعيين أيضاً المجتمع المدني والهيئات المنتخبة كمجلس النواب)، والتدابير التي تحظر تعيين الأشخاص الذين لديهم صلات قوية بالوسط السياسي، وفترة الولايات، وغير ذلك – فضلاً عن مسائل من قبيل آليات التمويل وتأثيرها في الاستقلالية.

١,٧ سياق تنظيمي يكفل التعددية الإعلامية ويضمن حرية التعبير وحرية تداول المعلومات

كما ذُكر أعلاه، لا ينبغي معالجة مسألة التعددية هنا. كما لا ينبغي تناول دور الهيئة التنظيمية في منح الرُخَص لهيئات البث الإذاعي. فستعالَج هاتان المسألتان في المؤشر ٢,٤. وبدل ذلك، ينبغي التطرق إلى الدور الذي تؤديه الهيئة التنظيمية في معالجة مسائل من قبيل تعزيز الإنصاف وحرية التعبير. وعلى سبيل المثال، قد تتمتع الهيئة التنظيمية بصلاحية التعليق على التشريعات المتعلقة بالإعلام قبل أن يتم اعتمادها أو أن تقدم توصيات ترمي إلى زيادة حرية وسائل الإعلام.

وينبغي أن يحدد هذا المؤشر مدى مسؤولية الهيئة التنظيمية أمام الجمهور. فحتى الهيئات المستقلة التي تتولى تنظيم وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للمساءلة، ولمساءلة الجمهور العام في النهاية. وفي بلدان كثيرة، تطبَّق المساءلة دون تقويض الاستقلالية فتكون الهيئة التنظيمية مسؤولة أمام الجمهور عن طريق مجلس النواب بدل أن تكون مسؤولة مباشرة أمام الحكومة.

المسألة جيم – قوانين مكافحة التشهير وغيرها من الضوابط القانونية المفروضة على الصحفيين

١,٨ تمتنع الدولة عن فرض ضوابط قانونية لا مسوغ لها على قطاع الإعلام

يركّز هذا المؤشر على القوانين التي تعنى بشؤون الصحفيين. وليس من المشروع إعطاء رُخَص إلى الصحفيين أو القيام بتسجيلهم مع أن هذه الممارسات ما زالت سارية في بلدان عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المشروع فرض متطلبات لاعتماد الصحفيين المخولين ولوج الأماكن التي يكون النفاذ إليها محدوداً (مثل مجلس النواب أو المحاكم)، إلا أنه ينبغي أن تقتصر إجراءات الاعتماد على هذه الحالات وألا تكون أيضاً عرضة للتدخل السياسي/ وألا تفرض أعباء لا جدوى منها على الصحفيين.

١,٩ تفرض قوانين مكافحة التشهير أضيق الضوابط الضرورية لحماية سمعة الفرد

ينبغي هنا مناقشة القواعد القانونية الرامية إلى مكافحة التشهير، مع الإشارة إلى مختلف المؤشرات الفرعية المذكورة. وينبغي كذلك أن يحدَّد ما إذا كانت قواعد التشهير الجنائية ما زالت سارية، وأن يشار إلى مدى فعالية تطبيقها. ولا يمثل التشهير الجنائي وسيلة مشروعة لحماية سمعة الفرد التي يمكن حمايتها على نحو مناسب بفضل القوانين المدنية لمكافحة التشهير، وهي قوانين تحظر العقوبات الجنائية القاسية، كعقوبة السجن، أو وصم الفرد نتيجة سجله الجنائي.

كما ينبغي منح القارئ نبذة عن مدى تطبيق قوانين مكافحة التشهير عامة وعن تأثيرها على حرية التعبير (أي تحديد ما إذا كان لها تأثير سلبي على التقارير الإعلامية كالتقارير التي لها صلة بالحكومة أو بجهات فاعلة قوية أخرى).

وبالإضافة إلى وسيلة الدفاع التي تحتج بأن البيان موضوع النزاع "إذاعته كان منطقياً"، كما ورد في المؤشر الفرعي ١,٩,٢، ينبغي الإشارة إلى أي وسائل دفاع قائمة على حسن النية. وفيما يخص سبل الانتصاف، ينبغي الإشارة إلى سبل الانتصاف البديلة كالحق النظامي في الرد (وينبغي أن يعالَج في المؤشر ٣,٨ الحق في الرد عن طريق هيئة تنظيم ذاتي أو من خلال ممارسات جيدة طوعية). كما ينبغي بحث سبل الانتصاف الجنائية والمدنية التي تطبق عادة ولا سيما إن كانت تؤثر تأثيراً سلبياً في حرية الإعلام (لأنها تتضمن مثلاً أحكاما بالسجن أو تعويضات للأضرار الجسيمة).

١,١٠ مراعاة الدقة والوضوح في صياغة الضوابط الأخرى التي تُفرض على حرية التعبير بحجة حماية الأمن القومي ومنع خطاب الكراهية ومراعاة حرمة الشؤون الشخصية والخؤول دون ازدراء قوانين المحاكم، ورد الفحشاء والرذيلة، وذلك استناداً إلى مسوغات منطقية، ووفقاً لمقتضيات المجتمع الديمقراطي، وبما يتفق مع القانون الدولي

يتناول المؤشر الفرعي ١,١٠,١ قضية الأمن القومي تحديداً، ولكن ينبغي هنا معالجة جميع الضوابط المذكورة في المؤشر الرئيسي— وهي منع خطاب الكراهية، ومراعاة حرمة الشؤون الشخصية، والخؤول دون ازدراء قوانين المحاكم ورد الفحشاء والرذيلة. وقد تطلَق على الضوابط المفروضة بحجة حماية الأمن القومي تسميات مختلفة مثل الانشقاق والمس بالذات الملكية والخيانة وغيرها. وعند التكلم عن ازدراء قوانين المحكمة يراد من ذلك القوانين المصمَّمة لحماية نزاهة النظام القضائي وسلطته (ومن المرجح أن تكون تسميتها مختلفة في البلدان التي لا تعتمد القانون العام الإنجليزي).

وينبغي أن يتم هنا استعراض الضوابط العامة الأخرى المفروضة على كل ما يُنشر أو يُذاع، كالقيود التي يفرضها القانون الجنائي أو المدني. ومن الأمثلة التي يمكن إعطاؤها، قوانين مكافحة التجديف والقوانين الرامية إلى الحفاظ على النظام العام والقوانين المتعلقة بالأنباء الكاذبة وغير ذلك. ولا حاجة إلى معالجة قوانين مكافحة التشهير هنا لأنها تندرج في إطار المؤشر السابق.

المسألة دال – الرقابة

١,١١ لا تخضع وسائل الإعلام لرقابة مسبقة سواء على مستوى التشريعات أو الممارسة العملية

يركّز هذا المؤشر على القواعد القانونية المعمول بها لمنع انتشار المواد الإعلامية منذ البداية، وهذه القواعد تتعارض مع القواعد التي تحدد المسؤولية بعد النشر. والرقابة المسبقة هنا تعني نظاماً تتمتع فيه إحدى الهيئات الرسمية بصلاحية فعلية تخولها فرز المواد الإعلامية ومنع صدورها قبل أن تخرج للعلن.

وكما أشير أعلاه، ينبغي أن يركز التعليق المرتبط بالمؤشر الفرعي ١,١١,٤ على التهديدات القانونية الرامية إلى إغلاق مؤسسة من المؤسسات الإعلامية وهي تختلف عن المضايقات غير الرسمية. وعلى نحو مماثل، ينبغي أن يكون التعليق على الضوابط المفروضة على الصحف المطبوعة أو دور الطباعة محصوراً بالضوابط الرسمية. أما القضايا المتعلقة بتوافر الصحف المطبوعة بوجه عام وبالتكاليف الناجمة عنها وبالمرافق المخصصة لطباعتها، فينبغي معالجتها في المؤشر ٥,١.

ويرتبط مصطلح "جزاءات" الوارد في المؤشر الفرعي ١,١١,٢ بالجزاءات التي تُفرض قبل نشر المواد (وليس الجزاءات المفروضة بعد صدور المطبوعات). وإذا أُبدي أي تعليق على "الغرامات" المذكورة في المؤشر الفرعي ١,١١,٦، فينبغي أن يقتصر الأمر على الحالات التي تكون فيها الغرامات مرتفعة إلى حد يجعل عمل المؤسسة الإعلامية صعباً أو مستحيلاً. وفي الحالات الأخرى، ينبغي معالجة مسألة الغرامات والجزاءات في إطار المؤشر المناسب (وهو المؤشر ١,٩ للتشهير أو المؤشر ١,١٠ للضوابط الأخرى المفروضة على المضامين).

وينبغي معالجة مسألة تسجيل المؤسسات الإعلامية هنا (انظر المؤشر الفرعي ١,١١,٣) وتحديد ما إذا كانت هذه الأنظمة تفرض قيوداً صارمة على الصحف المتداولة وعلى أنواع أخرى من وسائل الإعلام. ولكن لا ينبغي أن تعالج هنا مسألة منح الرُخَص إلى هيئات البث الإذاعي وإنما في المؤشر ٢,٨. ولا ينبغي أن تعالَج هنا قضية تسجيل مقدمي خدمات الإنترنت وما شابه وإنما في المؤشر ١,١٢.

١,١٢ لا تسعى الدولة إلى حجب أو غربلة مضامين الإنترنت التي تُعتبر حساسة أو ضارة

ينبغي التركيز هنا على القيود الضابطة لمضامين الإنترنت وعلى قضية توفير خدمات الإنترنت وعلى الطريقة التي تقوم بها الدولة بتحديد القيود وفرضها، ولا ينبغي التركيز على التدابير الرامية إلى تعزيز انتفاع الجمهور بالإنترنت على نطاق واسع إذ تدخل هذه التدابير في إطار المؤشرين ٥,٢ و٥,٣.

مصادر إضافية

- *ميثاق حقوق الإنترنت لرابطة الاتصالات التقدمية (APC)*، رابطة الاتصالات التقدمية (٢٠٠٦). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.apc.org/en/node/5677
- *البث الإذاعي والصوت والمساءلة: نهج في السياسات والقوانين والنظم يحقق الصالح العام*، باكلي، س.، ودوير، ك.، ومندل، ت. وأوسيوشرو، س.، (٢٠٠٨، آن آربور، منشورات جامعة ميشيغن)
- *إعلان اللجنة الوزارية بشأن استقلالية السلطات التنظيمية في قطاع البث الإذاعي ومهامها*، مجلس أوروبا (٢٠٠٨). وهو متاح على العنوان التالي: https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=1266737&Site=CM
- *تعريف التشهير: مبادئ حرية التعبير وحماية السمعة*، منظمة "المادة ١٩" (٢٠٠٠). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.article19.org/pdfs/standards/definingdefamation.pdf
- *الحق في المعلومات: استقصاء مقارن بشأن الجوانب القانونية*، مندل، ت. (٢٠٠٨) (تمت الإشارة إلى الصيغة المنقحة لنسخة عام ٢٠٠٣ في متن النص). وهو متاح على العنوان التالي: http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=26159&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
- *مبادئ توجيهية بشأن أنظمة البث الإذاعي*، سالومون، إي. (٢٠٠٨-الطبعة الثانية). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001832/183285e.pdf
- *إعلان مشترك*، الآليات الدولية لتعزيز حرية التعبير. وهو متاح على العنوان التالي: http://www.osce.org/fom/66176
- *مبادئ جوهانسبرغ للأمن القومي، وحرية التعبير، والانتفاع بالمعلومات*، منظمة "المادة ١٩" (١٩٩٥). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.article19.org/pdfs/standards/joburgprinciples.pdf
- *التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام في أفريقيا – دراسة مقارنة للجوانب القانونية*، بيرغر، غ. (٢٠٠٧). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001570/157072e.pdf
- مبادئ الحق في الانتفاع بالمعلومات، اللجنة القضائية للدول الأمريكية (٢٠٠٨). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.oas.org/council/Documents%20DOC2008.asp
- *تقييد حرية التعبير: المعايير والمبادئ*، مندل، ت. (٢٠١٠). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.law-democracy.org/wp-content/uploads/2010/07/10.03.Paper-on-Restrictions-on-FOE.pdf

الفئة ٢: تعدد وسائل الإعلام وتنوعها يضمنان سياقاً اقتصادياً يكفل تكافؤ الفرص وشفافية الملكية

المسألة ألف – التكتلات الإعلامية وتركيز الملكية

٢,١ اتخاذ الدولة تدابير إيجابية لتعزيز التعددية في قطاع الإعلام

ينبغي التركيز هنا على التدابير المتخذة لتعزيز التعددية في ملكية وسائل الإعلام لأن سائر أنواع التعددية تعالَج في مؤشرات أخرى. أما فيما يخص مسألة استخدام الرُخَص لتعزيز التعددية، التي يتناولها المؤشر الفرعي ٢,١,٥، فينبغي الاكتفاء بالتطرق إلى عملية منح الرُخَص في إطار معالجة الشواغل المتعلقة بتركُّز الملكية، وهذا مختلف عن استغلال عملية منح الرُخَص على نطاق أوسع لتعزيز التعددية وهي مسألة يتناولها المؤشران ٢,٤ و٢,٧. وينبغي أن يتضمن التعليق هنا وصفاً للوضع الحالي لتركُّز ملكية وسائل الإعلام في البلد ولأي حالات تركُّز قائمة أو ناشئة.

٢,٢ تكفل الدولة التزامها بالتدابير التي تساهم في تعزيز تعددية وسائل الإعلام

يتم التركيز هنا على ملكية وسائل الإعلام فقط كما هو الحال في المؤشر السابق، ولا يتم تناول المسائل الأخرى المتعلقة بالتعددية. وكما ذُكر أعلاه، لا ينبغي في هذا المؤشر تناول مسألة منح الرُخَص إلى طائفة متنوعة من هيئات البث الإذاعي (المؤشر الفرعي ٢,٢,٣).

المسألة باء – مزيج متنوع من وسائل الإعلام العامة والخاصة والتابعة للمجتمع المحلي

٢,٣ تساهم الدولة بفعالية في تعزيز إنشاء مزيج متنوع من وسائل الإعلام العامة والخاصة والتابعة للمجتمع المحلي

ينبغي حصر التعليق المرتبط بالرُخَص الرقمية (المؤشر الفرعي ٢,٣,٢) بمسألة تخصيصها للمؤسسات الإذاعية العامة. وتعالَج المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بمنح الرُخَص في إطار المؤشرين ٢,٤ و٢,٧. ولا ينبغي الخلط بين "تسجيل الأعمال العادية" التي يشير إليها المؤشر الفرعي ٢,٣,٣ ومقتضيات التسجيل الخاصة بوسائل الإعلام التي يشير إليها المؤشر ١,١١. وإذا كان هناك نظام لدعم وسائل الإعلام، غير الأنظمة المخصصة لدعم الإعلام التابع للمجتمع المحلي (انظر الفقرة ٢,٥ أدناه)، فينبغي وصفه هنا ووصف الأثر الذي يخلفه في سوق الإعلام ككل.

٢,٤ سياق تنظيمي يتسم بالاستقلالية والشفافية

هذا هو المؤشر الرئيسي الذي يعالج استغلال عملية منح الرُخَص في حد ذاتها لتعزيز التعددية، مع أنه ينبغي معالجة مسألة تركُّز الملكية في المؤشر ٢,١ ومسألة خطة تخصيص الطيف الترددي لتعزيز التعددية في المؤشر ٢,٧. أما المسألة التي ينبغي معالجتها هنا فهي بالتالي تحديد ما إذا كان نظام منح الرُخَص يتضمن تدابير من شأنها أن تعزز التعددية غير تلك المتعلقة بالملكية. وعلى سبيل المثال، قد يُطلب من الهيئة التنظيمية مراعاة التنوع أثناء الفصل في الطلبات التي تتنافس على الرُخَص. وهنا أيضاً ينبغي أن يتطرق التعليق إلى الدور الذي أدته الرُخَص في تعزيز التنوع (ومن

الأمور المطروحة مثلاً تحديد ما إذا كانت المحطات الإذاعية الموسيقية تسيطر على الموجات الهوائية أو تتقاسمها مع بعض محطات تربوية وإخبارية).

وتدخل أيضاً في إطار هذا المؤشر المسألة الجامعة المتمثلة في الاستقلالية. وتعالَج في إطار المؤشر ١,٦ الضمانات القانونية التي تكفل الاستقلالية. وينبغي أن يتطرق التعليق هنا إلى مسألة الاستقلالية الفعلية للهيئة التنظيمية من خلال ما يظهر في أعمالها مثلاً. وكما ذُكر أعلاه، قد تعجز الهيئة التنظيمية عن الاحتفاظ باستقلاليتها حتى بوجود أفضل الضمانات القانونية، وقد تتمتع باستقلالية كبيرة في عملها حتى في غياب كل الضمانات.

وهناك أيضاً تداخل بين هذا المؤشر والمؤشر ٢,٨ الذي يدعو كذلك إلى إخضاع طلبات الحصول على الرُخَص لتقييم يتسم بالشفافية. وينبغي أن يقوم التعليق هنا بتقييم العمليات التشاركية التي تفضي إلى منح الرُخَص، في حين ينبغي أن يحدد المؤشر ٢,٨ مدى إنصاف وشفافية العملية بالنسبة إلى الجهات التي تقدم الطلبات.

٢,٥ تساهم الدولة ومنظمات المجتمع المدني بفعالية في تعزيز نمو الإعلام التابع للمجتمع المحلي

إن التعددية هي كذلك مسألة جامعة من المسائل التي يتناولها هذا المؤشر. وينبغي الاكتفاء هنا بمعالجة مسألة محددة وهي بيان ما إذا كانت هناك حصص محددة أو أهداف معيّنة يُخصَّص بفعلها جزء من طيف الترددات لهيئات البث الإذاعي التابعة للمجتمع المحلي (ومن الأمثلة على ذلك تخصيص ٢٠٪ من ترددات "إف إم" للإذاعات التابعة للمجتمع المحلي). وينبغي أن يتم هنا تناول الآليات التي تحرص على أن تحتفظ هيئات البث الإذاعي التابعة للمجتمع المحلي برابط قوي مع مجتمعاتها (المؤشر الفرعي ٢,٥,٣) من خلال مجالس رقابة مثلاً منبثقة عن هذه الجماعات المحلية، وذلك بدل تناول هذه الآليات في المؤشر الفرعي ٣,١٢ (الذي يتضمن فكرة مماثلة).

وبالإضافة إلى وصف القواعد المتعلقة بالإعانات المستعرضة وبالأسعار التفضيلية المخصصة لهيئات البث الإذاعي التابعة للمجتمع المحلي (المؤشران الفرعيان ٢,٥,٤ و٥)، ينبغي ذكر جميع الإعانات العامة المباشرة التي تخصص لهذه الهيئات كالإعانات التي تكون على شكل هبات مثلاً.

المسألة جيم – إصدار الرُخَص وتخصيص الطيف الترددي

٢,٦ تكفل خطة تخصيص الطيف الترددي الخاصة بالدولة التوظيف الأمثل للإعلام بما يحقق المصلحة العامة

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

٢,٧ تساهم خطة تخصيص الطيف الترددي الخاصة بالدولة في تعزيز تنوع أنماط الملكية والمحتوى الإعلامي

هذا مؤشر آخر يتناول التعددية بوصفها مؤشراً جامعاً. وينبغي أن يركز التعليق هنا على بيان ما إذا كانت هناك خطة لتخصيص الطيف الترددي تتضمن أهدافاً أو حصصاً أو قواعد أخرى من شأنها أن تعزز التنوع (وذلك في المقام الأول من أجل هيئات البث الإذاعي التابعة للمجتمع المحلي، وهو أمر ينبغي تناوله في المؤشر ٢,٥).

ويتناول المؤشر الفرعي ٢,٧,٤ قواعد الإلزام بالبث بالنسبة إلى الهيئات الإذاعية العامة ، إلا أنه ينبغي معالجة الأمر في إطار المؤشر ٣,٤ الذي يتناول هذه المسألة دون سواها. وينبغي أن تعالَج هنا كل الالتزامات الأخرى المنبثقة عن هذه القواعد والواردة في خطة الطيف الترددي والرامية إلى تعزيز التنوع.

ويشير المؤشر الفرعي ٢,٧,٣ إلى ضرورة تخصيص جزء على الأقل من المقسوم الرقمي لاستخدامه في البث الإذاعي. وينبغي أن يتجاوز التعليق هنا هذا الأمر وأن يبحث في المسائل الأعم المتعلقة بالهجرة الرقمية بما في ذلك الخطط الرامية إلى وقف البث التماثلي، والتدابير الخاصة بالحد من التشويش ومن التكاليف التي يتكبدها المستخدمون نتيجة ذلك.

٢,٨ إطار تنظيمي يتسم بالاستقلالية والشفافية

كما ذُكر أعلاه، لا ينبغي أن يتناول هذا المؤشر مسألة تحديد ما إذا كانت الهيئة التي تمنح رُخَص البث هي هيئة مستقلة، لأن المؤشرين ١,٦ و٢,٤ يعالجان بالفعل هذه المسألة. وينبغي أن يركز التعليق بدل ذلك على إجراءات منح الرُخَص، وعلى بيان ما إذا كانت هذه الإجراءات عادلة وشفافة، لا سيما فيما يتعلق بإتاحة فرص متساوية لمقدمي الطلبات. أما المسائل التي ينبغي معالجتها فتتضمن مسألة تحديد ما إذا كانت تُنشر مسبقاً معايير واضحة لإعداد وتقييم طلبات الترخيص المتنافسة، وما إذا كانت العملية تضمن التعامل مع مقدمي الطلبات بصورة منصفة، وما إلى ذلك.

المسألة دال – القواعد المرتبطة بالنظم الضريبية وقطاع الأعمال

٢,٩ تستخدم الدولة قواعد مرتبطة بالنظم الضريبية وقطاع الأعمال من أجل تعزيز تنمية وسائل الإعلام دونما تمييز

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

المسألة هاء – الدعاية والإعلان

٢,١٠ تمتنع الدولة عن ممارسة التمييز في السياسة المتعلقة بالدعاية والإعلان

يعبّر أيضاً هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير. ولكن ينبغي أن تعالَج هنا، إضافة إلى السمات المذكورة في المؤشر، الضغوط التجارية التي تمارسها الدولة أو التي ترتبط بها الدولة. وقد يتضمن هذا الارتباط مثلاً صلات وثيقة بين الشركات الخاصة والحكومة، ثم تستخدم هذه الصلات للضغط على وسائل الإعلام كي تمتنع مثلاً عن انتقاد الحكومة أو انتقاد الطريقة التي تخصص بها الحكومة المبالغ المالية أو غيرها من المزايا إلى وسائل الإعلام والتي لا تخلو من التدخلات السياسية.

إن الهيئات الإذاعية العامة التي يحق لها تلقي الإعانات العامة من جهة وإعداد الإعلانات التجارية من جهة أخرى قد تقدم على استغلال وضعها باستخدام الأموال العامة لكسر الأسعار في سوق الإعلانات (فتقوم أساساً برفع الإعانات العامة التي تتلقاها بهدف بيع الإعلانات بسعر مخفّض مما يمكنها من زيادة إجمالي إيراداتها). وهذه ممارسة غير عادلة وينبغي التصدي لها، ويفضَّل أن يكون هذا التصدي بحظرها على المستوى القانوني (أي بوضع قواعد تنظم المنافسة) أو على الأقل من خلال ممارسات راسخة.

٢,١١ قواعد فعالة تنظم الدعاية والإعلان في وسائل الإعلام

إن القواعد التي يشير إليها هذا المؤشر قد تكون مجموعة من القواعد القانونية أو قانوناً شاملاً أو آلية تنظيم ذاتي. وفي العديد من البلدان، نجحت تجربة التنظيم الذاتي في قطاع الدعاية والإعلان حتى وإن لم تنجح في أنواع أخرى من المضامين.

مصادر إضافية

- *إعلان اللجنة الوزارية بشأن دور وسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي في تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات*، مجلس أوروبا (٢٠٠٩). وهو متاح على العنوان التالي:
https://wcd.coe.int/wcd/ViewDoc.jsp?id=1409919&Site=CM&BackColorInternet=9999CC&BackColorIntranet=FFBB55&BackColorLogged=FFAC75
- *مبادئ التنظيم الديمقراطي للبث الإذاعي التابع للمجتمع المحلي*، الرابطة العالمية لإذاعات المجتمعات المحلية (AMARC) (٢٠٠٨). وهو متاح على العنوان التالي:
http://legislaciones.amarc.org/Principios/Principles%20on%20Democratic%20Regulation%20of%20Community%20Broadcasting%20(eng).pdf
- توصية اللجنة الوزارية للدول الأعضاء بشأن تعددية وسائل الإعلام وتنوع المضامين الإعلامية، مجلس أوروبا (٢٠٠٧). وهو متاح على العنوان التالي:
https://wcd.coe.int/wcd/ViewDoc.jsp?id=1089699&BackColorInternet=9999CC&BackColorIntranet=FFBB55&BackColorLogged=FFAC75

- *تقرير مقدم إلى لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان: المعايير الدولية لتنظيم البث الإذاعي*، منظمة المادة ١٩ (٢٠٠٧). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.article19.org/pdfs/analysis/broadcasting-regs.pdf

الفئة ٣– وسائل الإعلام بوصفها منبراً للخطاب الديمقراطي

المسألة ألف – الإعلام يعكس تنوع المجتمع

٣,١ وسائل الإعلام العامة والخاصة والتابعة للمجتمع المحلي في خدمة كل فئات المجتمع

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير، إلا أنه لا ينبغي نسيان احتياجات الأطفال.

٣,٢ تعكس المنظمات الإعلامية التنوع الاجتماعي عبر ممارساتها الوظيفية

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

المسألة باء – نموذج خدمة البث العام

٣,٣ أهداف الهيئات الإذاعية العامة محددة ومضمونة قانوناً

عند تحديد اختصاص الهيئات الإذاعية العامة أو ولايتها ينبغي إعطاء بعض التفاصيل عن الدور الذي يتوقع أن تضطلع به. وتدخل الهيئات الإذاعية العامة في إطار هيئات القطاع العام فتحظى في كثير من الأحيان بدعم كبير من الأموال العامة، وينبغي أن تكون مسؤولة أمام الجمهور. كما أن إعطاءها ولاية واضحة المعالم هو بمثابة آلية تضمن المساءلة دون المساس بالاستقلالية.

وتبين الإشارة هنا إلى الاستقلالية في التحرير (المؤشر الفرعي ٣,٣,٢) فكرةً مفادها أنه في حين تشكل المجالس الإدارية للهيئات الإذاعية العامة آلية رئيسية شاملة لتحقيق المساءلة، ينبغي ترك القرارات اليومية المتعلقة بالبرامج للإدارة والمحررين والموظفين. وتساعد طبقتا الحماية هاتان – طبقة بين الحكومة والمجلس وأخرى بين المجلس واتخاذ القرارات اليومية – على صون استقلالية الهيئات الإذاعية العامة. كما تؤدي إلى تجنب تدخل كبار الموظفين في المجلس الإداري المستويات الدنيا للمؤسسة.

٣,٤ لا تعاني الهيئات الإذاعية العامة في عملها من أي تمييز في أي مجال

يعبر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

٣,٥ نظام إداري يتسم بالاستقلالية والشفافية

إن النظام الإداري المستقل الذي يتناوله هذا المؤشر هو نظام إدارة الهيئة الإذاعية العامة بذاتها وليس الهيئة التي تنظّم كل البث الإذاعي (إذ تعالَج مسألة استقلاليتها في المؤشرين ١,٦ و٢,٤). ولكن ينبغي أن تعالَج هنا نفس نوع المسائل التي يتناولها هذان المؤشران ولا سيما المؤشر ١,٦. وبالتالي، ينبغي أن تعالَج هنا مسألة الجهة التي تعين أعضاء المجلس، والقواعد الأخرى المتعلقة بهذه العملية. ولكن يفضَّل معالجة مسألة مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية في إطار المؤشر ٣,٦ وليس في إطار هذا المؤشر. وإن لم يكن لدى الهيئة الإذاعية العامة مجلس إداري، فإنه ينبغي بالطبع ذكر الأمر هنا ولكن في هذه الحالة لن يحتوي هذا المؤشر على معلومات أخرى كثيرة. وإذا كانت الهيئة الإذاعية العامة تعمل بصفة شركة، ينبغي أن تحدَّد هنا الصلاحيات التي قد تتمتع بها الدولة كجهة مساهمة.

٣,٦ تفاعل الهيئات الإذاعية العامة مع الجمهور ومنظمات المجتمع المدني

ينبغي أن تعالَج هنا مسألة مشاركة المجتمع المدني في عملية تعيين أعضاء مجلس الهيئة الإذاعية العامة إن وُجد. أما نظام الشكاوى العام (المؤشر الفرعي ٣,٦,١)، فلا ينبغي أن يعالَج هنا وإنما في المؤشر ٣,٨. وفي بلدان عديدة، على الهيئات الإذاعية العامة أن تتصل مباشرة بالجمهور عن طريق عمليات استقصاء مثلاً وغيرها من السبل التي يمكن تتيح استطلاع آراء الجمهور. وينبغي أيضاً معالجة هذه المسألة هنا.

المسألة جيم – التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام

٣,٧ تتمتع وسائل الإعلام المكتوبة والإذاعية بآليات فعالة للتنظيم الذاتي

هذا أول مؤشر يتناول مسألة التنظيم الذاتي الجامعة. وينبغي التركيز هنا على آليات التنظيم الذاتي المعتمدة على مستوى القطاع الصناعي، كالآليات المطبَّقة على قطاع الصحافة ككل أو على الصحفيين أو على الهيئات الإذاعية (كما يمكن أن تكون هناك آلية موحدة لجميع وسائل الإعلام). ولا ينبغي تناول أنظمة تلقي الشكاوى، التي تديرها الهيئات الإعلامية بصورة فردية، في إطار هذا المؤشر وإنما في إطار المؤشر ٣,٨. وفي المقابل، ينبغي أن تعالَج هنا مسألة تفاعل هيئات التنظيم الذاتي مع الجمهور (والمذكورة في المؤشر الفرعي ٣,٨,٣) بدل معالجتها في المؤشر ٣,٨.

٣,٨ تسود في وسائل الإعلام ثقافة التنظيم الذاتي

ينبغي كما ذُكر أعلاه أن تُفهم الإشارة هنا إلى الشكاوى وإلى حق الرد على أنها إشارة إلى الأنظمة التي تديرها هيئات إعلامية بصورة فردية، مثل أمانات المظالم العاملة داخل المؤسسات أو الأنظمة التي تعنى بحق الرد. وكما ذُكر أعلاه أيضاً، لا ينبغي تناول المؤشر الفرعي ٣,٨,٣ هنا وإنما في إطار المؤشر ٣,٧. ولا ينبغي أن يكتفي هذا التقرير ببيان ما إذا كانت هناك جمعيات مستقلة للصحفيين، وإنما ينبغي أن يقوم أيضاً بوصف أبرزها.

ولا ينبغي أن تعالَج هنا مسألة الرقابة الذاتية المذكورة في المؤشر الفرعي ٣,٨,٤. فالمؤشر ٣,١٤ هو الذي يتناول هذه المسألة.

المسألة دال – متطلبات العدالة وعدم الانحياز

٣,٩ قانون البث الإذاعي الفعال يحدد متطلبات العدالة وعدم الانحياز

يتناول هذا المؤشر تحديداً مسألة بيان ما إذا كانت مدونات سلوك الهيئات الإذاعية تنص على الالتزام بالعدالة والتوازن وعدم الانحياز. ويتناول المؤشر الفرعي ٣,٩,١ المدونات التي تطبَّق في كل الأوقات، في حين يتناول المؤشر الفرعي ٣,٩,٢ الأنظمة الخاصة التي تسري خلال الانتخابات أو تلك التي قد تقوم على التنظيم الذاتي أو تدرَج في القواعد العامة للهيئات الإذاعية أو تدرج في القواعد الخاصة التي تعتمدها أثناء فترات الانتخابات الهيئةُ التي تنظم عمليات البث أو الهيئة المشرفة على الانتخابات.

وينبغي التركيز هنا على مسائل العدل والتوازن وعدم الانحياز. وأما المسائل الأعم المتعلقة بمدونات هيئات البث الإذاعي، فيتناولها إما المؤشر ٣,١٠ الذي يلي هذا المؤشر أو المؤشر ٣,٧ الذي يسبقه، وذلك بناء على نوع النظام (أي إذا كان قائما على التنظيم الذاتي أو إذا كان خاضعا للقانون).

3.10 التنفيذ الفعلي لقوانين البث الإذاعي

في بعض البلدان، تعتمد مدونات سلوك الهيئات الإذاعية على التنظيم الذاتي. وفي هذه الحالة، ينبغي تناول هذه المدونات في إطار المؤشر ٣,٧، وجل ما ينبغي ذكره هنا هو أن مدونات هيئات البث الإذاعي تقوم بحكم طبيعتها على التنظيم الذاتي. وإن لم توجد أي مدونة، سواء أكانت تخضع للقانون أو تعتمد التنظيم الذاتي، فإنه ينبغي ذكر الأمر هنا.

ولكن إن عُثر على مدونات سلوك خاضعة للقانون وخاصة بهيئات البث الإذاعي، فينبغي وصفها هنا. وينبغي أن تتضمن المسائلُ الرئيسية الواجب بحثها طبيعةَ الضوابط التي تفرضها المدونة (أي بحث ما إذا كانت هذه الضوابط معقولة ومتماشية مع القواعد المهنية المتفق عليها)، وطريقة تقديم الشكاوى والتحري عنها (أي تحديد ما إذا كانت بمتناول الشاكين وعادلة بالنسبة إلى الهيئات الإذاعية)، وطبيعة الجزاءات التي يمكن أن تفرض والتي ينبغي ألا تكون قاسية أو مكلفة إلى حد مفرط. وفي معظم الحالات، ينبغي أن يكون الجزاء المناسب المفروض على الهيئة الإعلامية مجرد إنذار موجه إليها أو طلب بتحرير رسالة تعترف فيها الهيئة بمخالفتها للمدونة.

المسألة هاء – درجة ثقة الجمهور بوسائل الإعلام وتعوليه عليها

٣,١١ يعرب الجمهور عن ثقته العالية بوسائل الإعلام وعن تعويله عليها بدرجة كبيرة

يركز هذا المؤشر على ما يشعر به الجمهور إزاء وسائل الإعلام. ويتناول الأمر من جوانب مختلفة منها المواضيع التي تغطيها وسائل الإعلام وطريقة تغطيتها لهذه المواضيع ومدى اهتمام المواطنين بالتفاعل مع وسائل الإعلام.

٣,١٢ تستجيب المؤسسات الإعلامية للنظرة التي يكونها الجمهور عن عملها

يركز هذا المؤشر على طريقة تفاعل وسائل الإعلام مع الجمهور، وهذا يتضمن حرصها على معرفة جمهورها بكل فئاته، وفرص التفاعل والمشاركة التي تتيحها للجمهور، وحرصها على إنشاء أنظمة رقابة ينتفع بها الجمهور. أما تفاعل المجتمع المدني مع الهيئات الإذاعية العامة فيتناوله المؤشر ٣,٦ ولا ينبغي أن يعالَج هنا.

وفيما يخص المسألة المتعلقة تحديداً بالآليات المجتمعية الرامية إلى تقييم وسائل الإعلام التابعة للمجتمع المحلي (المؤشر الفرعي ٣,١٢,٤)، فإنه لا ينبغي أن تعالَج هنا وإنما في إطار المؤشر ٢,٥.

المسألة واو – سلامة الصحفيين

٣,١٣ يستطيع كل من الصحفيين، والموظفين المنتسبين إلى هيئات إعلامية، وأعضاء المؤسسات الإعلامية مزاولة مهنتهم بأمان

يعالج هذا المؤشر المسألة الجامعة المتمثلة في المضايقات التي تتعرض لها وسائل الإعلام. وينبغي أن يكون التركيز هنا على المضايقات التي تتخطى مجرد ممارسة الضغوط لتشمل التهديدات الفعلية أو حوادث العنف الفعلية أو التدابير البدنية الأخرى (كالاحتجاز غير القانوني). أما أشكال المضايقات أو الضغوط الأقل ضرراً، فينبغي أن تعالَج في إطار المؤشر ١,٣. وفي كل الأحوال، ينبغي أن يتم التركيز هنا على الأفعال التي تخرج عن الإطار القانوني. وينطبق هذا أيضاً على التهديد بالإغلاق (المؤشر الفرعي ٣,١٣,٣) لأن التهديدات القانونية تعالَج في المؤشر ١,١١. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم التركيز هنا على التهديدات وليس على ردة فعل وسائل الإعلام إزاء هذه التهديدات، التي ينبغي أن تعالَج في إطار موضوع الرقابة الذاتية ضمن المؤشر ٣,١٤.

أما التعليق الذي يردّ على تدابير الحماية الاجتماعية التي أشير إليها (المؤشر الفرعي ٣,١٣,٦)، فينبغي أن يركز على الحماية الاجتماعية الرامية إلى تعزيز السلامة بدل التركيز على المسائل الأعم المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتي ينبغي أن تعالج في المؤشر ٤,٦.

٣,١٤ لا تتأذى الممارسة الإعلامية من جو انعدام الأمان

هذا هو المؤشر الذي ينبغي أن يغطي ردة فعل وسائل الإعلام على ما تتلقاه من تهديد بالعقاب والمضايقة ومن تهديدات بالتعرض للعنف، ولا سيما إذا اتخذت ردة الفعل هذه شكل الرقابة الذاتية. كما ينبغي أن تعالَج هنا الرقابة الذاتية التي تمليها المعايير الاجتماعية والأحكام المسبقة وما يطلق عليه اسم "الخطوط الحمراء" – وهي ببساطة مسائل لا يجوز التطرق إليها علنا لسبب أو لآخر.

وينبغي أن تعالج هنا أيضاً مسألة دور المدونين، ولا سيما تحديد ما إذا كانوا قادرين على تأمين منصة لمناقشة المواضيع التي لا تتداولها وسائل الإعلام التقليدية بصورة علنية.

ومن جهة أخرى، لا ينبغي معالجة مسألة سرية المصادر هنا وإنما في المؤشر ١,٤.

مصادر إضافية

- *خارطة طريق نحو الهيئات الإذاعية العامة*، سميث، إي. (٢٠١٢- *من المزمع نشرها عما قريب*). وسيكون متاحا على العنوان التالي: www.unesdoc.unesco.org
- *قانون نموذجي لخدمة البث العام*، منظمة المادة ١٩ (٢٠٠٥). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.article19.org/pdfs/standards/modelpsblaw.pdf
- *مبادئ توجيهية لعملية التحرير*، راين، م. (٢٠١٠). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001876/187637e.pdf
- *البث الإذاعي العام، مرجع حول أفضل الممارسات*، بانيرجي، أي، وسينيفيراتني، ك. (٢٠٠٥). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001415/141584e.pdf
- *البث الإذاعي في القطاع العام: استقصاء مقارن حول الجوانب القانونية*، الطبعة الثانية، مندل، ت. (٢٠١١). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001924/192459e.pdf
- *أهمية التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في تعزيز حرية التعبير*، بوديفات، أ. (٢٠١١). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001916/191624e.pdf
- *دليل التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام*، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠٠٨). وهو متاح على العنوان التالي: http://www.osce.org/fom/31497
-

الفئة ٤ – بناء القدرات المهنية ودعم المؤسسات التي تعزز حرية التعبير والتعددية والتنوع

المسألة ألف – توافر التدريب المهني في مجال الإعلام

٤,١ يستطيع الإعلاميون الاستفادة من تدريب يلائم احتياجاتهم

يركز هذا المؤشر على توافر البرامج التي تعنى بتدريب الإعلامين غير البرامج الأكاديمية الرسمية (التي تتناولها المسألة باء). وهناك تداخل بين المؤشر الفرعي الأخير لهذا المؤشر والمؤشر ٤,٢؛ وينبغي أن تعالَج هنا مسألة تدريب الأشخاص غير الإداريين على نظم إدارة وسائل الإعلام، في حين ينبغي معالجة التدريب الموجه إلى مديري وسائل الإعلام في المؤشر ٤,٢.

٤,٢ بإمكان المديرين، ومن بينهم المديرون في مجال الأعمال، أن يحصلوا على تدريب يلائم احتياجاتهم

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

٤,٣ يقوم التدريب بإعداد الإعلاميين المحترفين على فهم الديمقراطية والتنمية

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

المسألة باء – توافر الدروس الأكاديمية عن الممارسة الإعلامية

٤,٤ دروس أكاديمية في متناول مجموعة واسعة من الطلاب

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

٤,٥ تزود الدروس الأكاديمية الطلاب بالمهارات والمعارف المتصلة بتنمية الديمقراطية

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير. وينبغي أن تُفهم الدراية الإعلامية المشار إليها في المؤشر الفرعي ٤,٥,٥ على أنها تعني تعزيز الدراية الإعلامية لدى الطلاب أكثر منها لدى الجمهور الأعم لأن الخيار الثاني يعالج في المؤشر ٤,٨.

المسألة جيم – وجود النقابات العمالية والمنظمات المهنية

٤,٦ يحق للإعلاميين الانضمام إلى النقابات العمالية المستقلة وممارسة هذا الحق

إضافة إلى النقاط المذكورة في هذا المؤشر، ينبغي أن يشير التعليق هنا إلى مسائل أعم ترتبط بظروف عمل الصحفيين بما في ذلك مسألة الأجور والاستقرار في العمل. كما ينبغي أن يتضمن هذا المؤشر تعليقاً على تدابير الحماية الاجتماعية الخاصة بالصحفيين كاستحقاقات البطالة والإجازات المرضية وغير ذلك.

٤,٧ تعمل النقابات العمالية والجمعيات المهنية على نصرة المعنيين باسم المهنة

يعبّر هذا المؤشر خير تعبير عن مضمونه. ويمكن أن يشمل مجموعة من المسائل مثل الأجور وظروف العمل والدورات التدريبية والسلامة وحماية الصحفيين من الضغوط التي تمارس عليهم لدفعهم إلى العمل بما يخالف ضميرهم المهني.

المسألة دال – وجود منظمات المجتمع المدني

٤,٨ منظمات المجتمع المدني ترصد وسائل الإعلام على نحو منتظم

ينبغي حصر التعليق الذي أبدي هنا تعقيباً على ما قيل عن تعزيز الدراية الإعلامية (المؤشر الفرعي ٤,٨,٣) في الجهود المبذولة لتعميم هذه الدراية بين عموم الناس.

٤,٩ تعمل منظمات المجتمع المدني على الدفاع بصورة مباشرة عن قضايا حرية التعبير

يعبّر هذا المؤشر عن مضمونه خير تعبير.

٤,١٠ منظمات المجتمع المدني تساعد المجتمعات المحلية على الانتفاع بالمعلومات وإسماع صوتها

لا ينبغي معالجة مشاركة منظمات المجتمع المدني في التدريب، التي يتناولها المؤشر الفرعي ٤,١٠,١، لأن المؤشر ٤,١ يتولى معالجتها بالفعل.

مصادر إضافية

المنهاج الدراسي النموذجي لتعليم الصحافة، اليونسكو (٢٠٠٧). وهو متاح على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001512/151209e.pdf

الفئة ٥ – قدرة البنية التحتية تكفي لدعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية

المسألة ألف – توافر الموارد التقنية وقيام وسائل الإعلام باستخدامها

٥,١ انتفاع المؤسسات الإعلامية بالتسهيلات التقنية الحديثة لجمع المعلومات وإنتاجها وتوزيعها

ينبغي أن يتناول التعليق الذي أبدي في إطار هذا المؤشر تقييم انتفاع الإعلاميين الفعلي بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة الإنترنت. وتعني صفة "الفعلي" المستخدمة في هذا السياق أن يكون الانتفاع بأسعار معقولة ومستمراً وموثوقاً به وسريعاً بما فيه الكفاية ليكون أداة مفيدة للعمل الإعلامي. وتعني أيضاً صفة "الفعلي" أن يتمتع

الإعلاميون بالمهارات اللازمة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، سواء مهارتهم في استخدام الحاسوب أو قدرتهم على تحرير التقارير بمساعدة الحاسوب.

وتشير عبارة "أنظمة التسليم المتعددة النظم" الواردة في المؤشر الفرعي ٥,١,٥ إلى البرامج الإضافية التي تستخدمها وسائل الإعلام إلى جانب أشكال النشر الرئيسية (وقد تكون هذه البرامج برامج لتسليم الصحف الورقية أو للبث الإذاعي الأرضي). وقد تتضمن هذه النظم الإضافية شبكة الإنترنت، سواء بالكابلات أو السواتل، فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر.

وينبغي حصر التعليق على تعزيز مشاركة المواطنين (المؤشر الفرعي ٥,١,٦) في طريقة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لهذه الغاية، في حين ينبغي معالجة السبل التقليدية لتعزيز مشاركة المواطنين في المؤشر ٣,١٢.

المسألة باء – مدى انتشار الصحافة والبث الإذاعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥,٢ انتفاع الفئات المهمشة بأشكال تواصل يمكنها استخدامها

إضافة إلى المسائل التي ذُكرت على نحو محدد في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، ينبغي أن يتطرق التعليق المرتبط بهذا المؤشر إلى مسألة استخدام الفئات المهمشة، وسائر المواطنين، ما يطلق عليه اسم "وسائل الإعلام الجديدة" أو أدوات الاتصال الرقمي من أجل المشاركة في الأنشطة الإعلامية. وينبغي أن يتضمن ذلك أنشطة تشبه المشاركة في وسائل الإعلام التقليدية على غرار الكيانات التي تشبه وسائل الإعلام التقليدية (الصحف والإذاعة والتلفزيون) إلا أنها تتوافر على الإنترنت فقط، فضلا عن الأنشطة ذات الطابع المختلف إلى حد ما مثل استخدام المدونات على الإنترنت. وينبغي أن يحدد التعليق مدى استخدام أدوات الاتصال هذه والدور الذي تؤديه في كل مجال التواصل الاجتماعي.

كما يتم في هذا الإطار بحث مسائل أعم ترتبط بأدوات التواصل الجديدة. وقد يتضمن ذلك الدور الذي تؤديه الهواتف المحمولة أو الأجهزة الأخرى في أنشطة التواصل الاجتماعي كالتعبئة للدفاع عن أمر أو لأغراض اجتماعية. وقد يتضمن ذلك أيضاً الدور الذي تؤديه أدوات التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك أو تويتر لبلوغ غايات مماثلة.

٥,٣ يتمتع البلد بسياسة متسقة فيما يخص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تهدف إلى تلبية حاجة الفئات المهمشة إلى المعلومات

إن كان هناك إطار شامل للسياسة العامة لمجتمع المعلومات (يغطي البث الرقمي والنطاق الرقمي العريض)، فينبغي ذكر الأمر هنا. ولكن لا ينبغي أن تعالج هنا مسألة الهجرة الرقمية التي يتناولها المؤشر الفرعي ٥,٣، وإنما ينبغي تناولها في المؤشر ٢,٧. فينبغي أن يركز هذا المؤشر تركيزاً رئيسياً على مسألة انتفاع الفئات المهمشة، وجميع سكان البلد

أيضاً، بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة الإنترنت. وهناك ثلاث مسائل رئيسية تطرح هنا وهي: مدى إمكانية الانتفاع من الناحية التقنية، وكلفة هذا الانتفاع، وسرعته وإمكانية التعويل عليه. وهذه مسألة واسعة النطاق تتضمن على الأقل العناصر التالية:

- الهيكلية الرئيسية للإنترنت والاتصالات في البلد، وهي تتضمن الربط بالشبكات الدولية.
- الأنظمة، بما فيها الترتيبات التجارية والمادية التي تمكّن المستخدمين في البلد من استعمال وسائل التواصل.
- القواعد المتعلقة بأجهزة المستخدمين التي يمكن أن يتصل بعضها ببعض، بما في ذلك مسائل التشغيل المشترك، وإمكانية الاحتفاظ برقم الهاتف، والقواعد المتعلقة بالمضامين، وغير ذلك.

وتتخلل هذه المحاور عوامل مترابطة مثل سياسة الحكومة وعملها، ووجود جهات فاعلة تجارية ودورها، والتدابير التنظيمية والجهات الفاعلة في عملية التنظيم، وفي نهاية المطاف، الظواهر البشرية مثل القيم والثقافة والترتيبات الاجتماعية.

ولا توفّر مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إطاراً شاملاً يتيح تقييم هذه المسألة ولا يمكن أن يدرَج مثل هذا الإطار في هذا الدليل. فلا بد من إجراء مزيد من البحوث في هذا الشأن حرصاً على الإحاطة بالقضايا المطروحة إحاطة شاملة. وقد تُقرر اليونسكو مع الوقت توسيع نطاق مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، والاستناد إلى مكوّنات مختلفة منها لاستخدامها كأدوات فرعية.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن تعالَج هنا على الأقل القضايا الرئيسية التي تتناولها عمليات تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام. وعليه، ينبغي أن يتضمن التعليق المرتبط بهذا المؤشر، على الأقل، استعراضاً للقضايا الرئيسية. وبالتالي، ينبغي على الأقل الإشارة إلى قضايا من قبيل بنية التسعير المرتفع بصورة مفرطة، أو المناطق التي تفتقر بشدة أو كلياً إلى هذه الخدمات، أو عدم قدرة الفقراء على الانتفاع بهذه الخدمات. وينبغي إيراد التوصيات المقدمة لحل هذه المشكلات في نهاية الفصل.

أما الأسئلة التي يمكن طرحها، فتتضمن ما يلي:

- هل البلد متصل على نحو مناسب بالبوابات الدولية فيما يخص الإنترنت وخدمة الهاتف؟ أو هل يفتقر إلى التجهيزات اللازمة أو يمتلك تجهيزات تفوق حاجته (ما قد يؤدي على الأرجح إلى رفع الأسعار)؟
- هل للحكومة سياسة في هذا الصدد؟
- هل عدد الجهات المتنافسة على تقديم خدمات الإنترنت والهاتف (بما في ذلك الخدمات المتنقلة) عدد معقول بالمقارنة بحجم السوق في البلد؟

- هل للحكومة سياسة في هذا الصدد؟
- هل تتمكن آليات التنظيم القائمة – سواء القواعد أو الأنظمة التي تتمتع بما يكفي من الموارد اللازمة والصلاحيات الرسمية والوزن السياسي – من أن تمنع استغلال مراكز الهيمنة وأن تتصدى لمظاهر الاستغلال التجاري الأخرى؟ وقد تتضمن هذه الآليات قواعد تقسّم العمليات التجارية إلى طبقات من العمليات (مثل تأمين بوابات دولية وتوفير خدمات للمستخدم النهائي)، أو تفرض بنى للتسعير، أو قيوداً على الأسعار في المجالات التي تسيطر عليها الاحتكارات أو تكون فيها المنافسة محدودة.
- هل وُضعت سياسات لتعزيز تقديم الخدمات إلى المستخدمين في المناطق التي قد لا تكون فيها هذه الخدمات مجدية تجارياً (كالتصدي للتحديات الخاصة بسد "فجوة الميل الأخير" في عملية الإدماج)؟ وقد يتضمن ذلك مجرد اللجوء إلى آليات تنظيمية (كربط رُخَص المناطق المربحة بشرط خدمة المناطق الأقل تحقيقاً للربح)، وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع حوافز الاستثمارات العامة وغيرها من المبادرات التجارية (مثل ضمان إبرام عقود حصرية لخدمة المناطق الأقل تحقيقاً للربح أو لطلب التعاون بين مختلف المتعهدين التجاريين أو لتيسير هذا التعاون).
- هل من سياسات أو قواعد أو آليات تنظيمية تحمي المستهلكين وتمكنهم من إجراء خيارات مستنيرة؟ وقد يتضمن ذلك قواعد ترغم الشركات على تمكين المستخدم من الاحتفاظ برقم هاتفه و/أو على توفير خدمة التشغيل المشترك بين الأنظمة.
- هل يعفي الإطار المتعلق بالسياسات مقدمي الخدمات من المسؤولية عن المضامين، إلا إن وجدت أسباب وجيهة لتحميلهم هذه المسؤولية ومتماشية مع الحق في حرية التعبير؟

مصادر إضافية

- *تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحقوق الإنسان*، هورنر، ل.، وهاوتن، د.، وبوديفات، أ. (٢٠١٠). وهو متاح على العنوان التالي:
http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies/download.do?language=en&file=31731
- *مبادئ إيجاد بيئة اتصالات تحقق الصالح العام*، عدة كتّاب (٢٠٠٨، صِيغ على شكل مشروع نص لأنه يخضع حالياً للمراجعة). وهو متاح على العنوان التالي:
http://www.freedomofexpression.org.uk/resources/principles+for+a+public+interest+communications+environment
- توصية اللجنة الوزارية للدول الأعضاء بشأن تعزيز حرية التعبير والحق في المعلومات داخل البيئة الجديدة للمعلومات والاتصالات، مجلس أوروبا (٢٠٠٧). وهو متاح على العنوان التالي:
https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=1188541

- *بيئة الاتصالات الرقمية في الملديف: حرية التعبير والإعلام، وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المعلومات والاتصالات*، عدة كتّاب (٢٠١٠). وهو متاح على العنوان التالي:
- http://www.law-democracy.org/wp-content/uploads/2010/07/10.06.Maldives.DCEs-Report.pdf

التحديات العملية

كشفت العمليات التي سبق أن أجريت لتقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام في عدد من البلدان المختلفة عن تحديات متعددة ترتبط معظمها بجمع البيانات الموثوق بها. وترتبط مسألة الموارد ارتباطاً وثيقاً بهذا الأمر. وكما ذُكر أعلاه، فمن أجل إجراء تقييم شامل فعلاً، لا بد من جمع البيانات الأولية عن طريق إجراء عمليات استقصاء و/أو القيام بعمليات رصد. ونادراً ما تكون هذه المعلومات أو حصة منها متوافرة بالفعل بفضل جهود أطراف أخرى عملت سابقاً على جمع البيانات المطلوبة. ففي معظم الأحيان، لن يكون الأمر كذلك. وتكلّف هذه العمليات مبالغ كبيرة. وقد يكون من الصعب تحمل كلفتها في إطار عملية تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام. وحرصاً على معالجة هذه المشكلة، قام معهد اليونسكو للإحصاء بوضع سلسلة من أدوات الاستقصاء لجمع البيانات المتعلقة بوسائل الإعلام، وذلك بناء على الثغرات التي لوحظت أثناء تطبيق مؤشرات تنمية وسائل الإعلام. ومن المتوقع أن تتيح الاستبيانات الجديدة جمع بيانات موحدة عن وسائل الإعلام في ٦٦ بلداً عام ٢٠١٢ وفي كل أنحاء العالم عام ٢٠١٣.

وحتى مع حذف التكاليف الإضافية الناجمة عن عمليات الاستقصاء، تتطلب عمليات تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام موارد بشرية كبيرة. فهي تتطلب على الأقل توظيف باحث يكرّس وقته للتفتيش عن المراجع المتعلقة بالموضوع، ولإجراء المقابلات، وطرح أسئلة المتابعة، وإعداد التقرير، وتلقي التعليقات بشأنه، وإدخال التعديلات اللازمة. ولكن إن تضمنت العملية مشاورات أوسع نطاقاً كتلك التي تُعقد لتأليف فريق استشاري، فمن المتوقع أن يستغرق الأمر وقتاً أطول بكثير. وينبغي أخذ القضايا المتعلقة بالموارد بعين الاعتبار عند استهلال العملية ومراعاتها عند تصميمها.

ويكمن أحد التحديات الرئيسية في ضمان جمع معلومات موثوق بها، ولا سيما في المقابلات. فتتناول الكثير من المؤشرات مواضيع تعتمد على التقدير الذاتي وقد يُعتبر بعضها "سياسياً" بحكم طبيعته. فعلى سبيل المثال، يرتبط المؤشر الفرعي ١,٣,٢ بمدى تأثير الحكومة أو الهيئات التنظيمية أو المصالح التجارية على المضامين الإعلامية. ويكاد يكون الباحثون متأكدين من أنهم سيتلقون أجوبة مختلفة جداً عن الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع وذلك باختلاف التوجهات السياسية للشخص الذي تجرى معه المقابلة، وباختلاف مهنته، ووضعه الاجتماعي. ويصح هذا الأمر في العديد من المؤشرات الفرعية.

وفي حالات أخرى، قد يؤثر مركز الشخص على الجواب الذي سيعطيه حتى عندما يرد على سؤال يتعلق بمسألة تبدو واقعية. فعلى سبيل المثال، قد تكون أجوبة أستاذ الصحافة مختلفة عن أجوبة مالك إحدى الوسائل الإعلامية إن سئلا عما إذا كانت الدروس الجامعية الموجهة إلى الصحفيين تغطي مواضيع قانون الإعلام والأخلاق والقواعد والسياسات العامة (المؤشر الفرعي ٤,٥,١).

ويمكن معالجة الأمر بالتأكد من أن الباحثين يطرحون هذا النوع من الأسئلة على أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين ينتمون إلى شتى الخلفيات ويحتلون مختلف المواقع، وذلك من أجل تنويع النتائج. ومن المفيد أيضاً أن يحاول الباحثون الحصول على وجهة نظر المراقبين المستقلين إن أمكن، كالأشخاص الذين يعيشون خارج البلد ويعرفون مع ذلك أوضاعه جيدا. وينبغي عند الإمكان السعي إلى دعم أسئلة المقابلة بمصادر أخرى للبيانات. وفيما يخص المثل المذكور أعلاه والمتعلق بمحتوى دروس الصحافة، يمكن أن يسعى الباحث إلى الحصول على نسخة عن المنهاج الدراسي للتمكن من تقييمه مباشرة.

كما ينبغي للباحثين أن يكونوا واعين للتحيزات المحتملة – فعلى سبيل المثال، إن إقرار الوزراء بأن الحكومة تمارس ضغوطاً على وسائل الإعلام أقل احتمالاً من تسليم مراقب مستقل بذلك – وللعوامل المؤثرة في تقييمهم للبيانات. وأخيرا، فمن المهم جداً أن يتفادى الباحثون قدر الإمكان التكهنات أو النظريات وأن يلتزموا بالوقائع. وفي الوقت نفسه، إن كانت الغاية من التقرير إعطاء صورة صحيحة عن السياق الأعم لتنمية وسائل الإعلام، فعلى التقرير أن يتخطى الوقائع وأن يحاول على الأقل في بعض الحالات الخروج بنظريات تشرح هذه الوقائع.

تقديم التوصيات وتطبيقها

إن أهم جزء في التقرير الرامي إلى تقييم تنمية وسائل الإعلام، وإن كان مليئاً بالتحديات، هو التوصيات التي يقدمها من أجل تحسين البيئة التي تتيح تنمية وسائل الإعلام. وقد تكون هذه التوصيات ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى الحكومة، والمسؤولين، وأعضاء مجلس النواب، والهيئات التنظيمية، والعاملين في مجال الإعلام، ومجموعات المجتمع المدني التي تعنى بتنمية وسائل الإعلام، والجهات المانحة، وربما بالنسبة إلى المحامين والقضاة أيضاً.

ويكمن أحد التحديات التي تعترض صياغة التوصيات في إيجاد التوازن المناسب بين الإحجام عن تقديم توصيات تعالج كل مسألة من المسائل التي حُددت في التقييم والحرص في الوقت نفسه على أن توفر هذه التوصيات ككل أساساً متيناً للأنشطة والإصلاحات الواجب إجراؤها. وينبغي النظر في إدراج مجموعة من التوصيات الرئيسية في مستهل التقرير، فضلاً عن توصيات أشمل وأدق في نهاية كل فصل من الفصول (ويمثل كل فصل فئة معينة من مؤشرات تنمية وسائل الإعلام).

إن صياغة التوصيات بأكبر درجة ممكنة من الدبلوماسية أمر بالغ الأهمية في العديد من البلدان. ومع ذلك، فقد يشعر بعض الناس بالانزعاج منها. وقد تكون التوصيات في بعض الحالات ادعاءً مبطّنا بأن البلد لا يفي بالالتزامات القانونية التي عقدها على المستوى الدولي، وقد توازي في حالات أخرى قول إن الجهة المسؤولة عن نشاط معين لا تؤدي عملها جيداً. وهناك طريقة لعرض التوصيات قد تساعد في تخفيف هذه المشكلات وهي تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف البائنة بحيث يختلط النقد بنوع من الإطراء.

ويكمن أحد التحديات الأخرى في الحرص على أن يكون للتوصيات أكبر قدر ممكن من المصداقية والوزن. ويوجد عدد من الطرق التي تزيد من هذه المصداقية. ففي بعض الحالات، قد يكون مفيداً إدراج "نتائج" معينة أو "استنتاجات فرعية" قبل التوصيات حتى يوضَّح قدر الإمكان الأساس الذي تستند إليه التوصيات. وفي كل الأحوال، ينبغي أن تستند التوصيات إلى الملاحظات الواردة في تقرير التقييم (أي أنه على التقرير أن يتضمن دائماً الأساس الذي تقوم عليه التوصيات). وفي حالات عديدة، تُستقى التوصيات من المعايير الدولية وبالتالي تستمد مصداقيتها منها. وينبغي أن يُذكَر هذا الأمر بوضوح. وإن كانت الخيارات المقدمة لا تمثل سوى واحد من النهوج العديدة الممكنة والمتماشية مع المعايير الدولية، فإنه ينبغي ذكر الأمر بوضوح (أي ينبغي تقديمها على أنها الخيارات المحبّذة وتحديد المسوغات). ومن الأمثلة على ذلك التوصية الداعية إلى تمويل الهيئات الإذاعية العامة من رسم يُفرض على رُخَص البث، وذلك في مقابل تمويلها من الهبات الحكومية التي تشكل دائماً خطراً على استقلالية المؤسسة.

وقد يؤدي اعتماد هذه التوصيات بجهد جماعي إلى تعزيز وزنها ومصداقيتها. ومن الطرق التي أثبتت فعاليتها الكبيرة في القيام بذلك استضافة مؤتمر أو أي نشاط تشاوري آخر من أجل إشراك مجموعة أكبر من الجهات المعنية في صياغة التوصيات. وينبغي التنبه في هذه الحالة إلى ضمان عدم خروج التوصيات عن إطار تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، وإلى ضمان استنادها إلى نتائج التقييم وتماشيها مع المعايير الدولية.

وعلى الأسلوب المعتمد في صياغة التوصيات أن يعكس الدوافع الرئيسية لتقديمها ولا سيما إحداث تحولات إيجابية في البيئة التي تهيئ تنمية وسائل الإعلام. ويجب لتحقيق هذه الغاية أن تتمكن الجهات الفاعلة المعنية من العمل بهذه التوصيات. ولذلك، ينبغي أن تكون قدر الإمكان دقيقة ومحددة. فعلى سبيل المثال، لن يجدي نفعاً أن توصى الجامعة بتحسين الدروس الموجهة إلى الصحفيين من أجل إعدادهم على نحو أفضل للعمل في مجال الإعلام. أما التوصية الداعية إلى مراجعة المنهاج الدراسي لتعليم الصحافة من أجل تعزيز طابعه العملي، وإلى إشراك إعلاميين محترفين في هذه العملية، فهي توصية يمكن العمل بها.

وينبغي تقسيم التوصيات بحسب الجهات التي تتوجه إليها (أي الجهة المعنية التي يتوقع أن تنفذها). فيجوز مثلاً البدء بالتوصيات الموجهة إلى الحكومة (بالقول مثلاً: "ينبغي للحكومة أن تعد قانوناً بشأن الحق في المعلومات")، ثم الانتقال إلى التوصيات الموجهة إلى جهات فاعلة أخرى كالمؤسسات الإعلامية والجهات المانحة وغيرها. وقد لا يكون الأمر ممكناً في كل الحالات كالحالات التي يجب مثلاً أن تعمل فيها جهات مختلفة مع بعضها لتحقيق الهدف المرجو. ويمكن أن تخصَّص فئة منفصلة لهذه التوصيات العامة في نهاية قائمة التوصيات.

وينبغي أن تستجيب التوصيات للمؤشرات الرئيسية والفرعية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تسعى إلى معالجة المشكلات التي تواجهها البلدان في تطبيقها للمؤشرات. وعلى سبيل المثال، جاء في المؤشر ١,١٢ أنه لا يجوز للبلد أن يقوم بحجب مضامين الإنترنت الحساسة أو بغربلتها. وإن كانت هناك مشكلات جدية فيما يخص حجب المضامين وغربلتها، ينبغي أن تسعى التوصية إلى إزالة هذه المشكلة (بالقول مثلاً إنه "ينبغي لوزارة الإعلام أن تتوقف عن حجب مواقع للإنترنت بوسائلها الإدارية وينبغي لها أن تزيل كل مظاهر الحجب القائمة"). وينبغي على وجه العموم أن تصدر توصية لكل مؤشر يخفق البلد إخفاقاً شديداً في تطبيقه.

وإن إصدارَ التوصيات أمر يسير نسبياً إلا أن تطبيقَها يشكل صعوبة أكبر بكثير. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في هذه العملية تعميم التقرير والتوصيات على نطاق واسع. ويمكن إتمام ذلك بدايةً من خلال مؤتمر صحفي أو حدث آخر ينظَّم للإعلان عن صدور التقرير. ويجوز لليونسكو أن تقدّم التقرير رسمياً إلى الحكومة، كما يجوز للجهات الفاعلة الرئيسية المنخرطة في إنتاجه أن تفعل ذلك أيضاً. ويمكن القيام بمزيد من أعمال النشر والتوعية عن طريق الحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى والمواد الإعلامية ومن خلال التوزيع بالبريد الإلكتروني واستخدام موقع اليونسكو الشبكي.

وتتطلب توصيات عديدة تعاوناً ما من الحكومة. ويكون هذا عادة في حالة التوصيات التي تنطوي على إصلاحات في القوانين أو السياسات مثلاً. ولذلك، فالسعي إلى حشد دعم سياسي لهذه الإصلاحات داخل الحكومة أمر بالغ الأهمية ولكن قد يكون عسيراً لأن وجود قطاع إعلامي مستقل وقوي يشكل أداة صلبة لمحاسبة الحكومات. وقد يكون من المجدي التشديد على أن التوصيات تستند إلى الأداة التي وضعتها اليونسكو لتقييم تنمية وسائل الإعلام، والتشديد عند الاقتضاء على أنها تقوم على معايير دولية.

وقد يكون من المفيد أيضاً تأكيد المنافع الكبرى التي يمكن أن تُجنى إذا كان قطاع الإعلام يتسم بالتنوع والاستقلالية، مثل تطوير وتحسين الخدمات المقدمة. وبهذه الطريقة، لن ينظر إلى الإعلام كأداة لمساءلة الحكومة فحسب، وإنما أيضاً كوسيلة لمساعدة الحكومة على تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها.

وفيما يخص الإصلاحات الرئيسية، قد يكون من المجدي تشكيل مجموعات أكبر لدعمها. ولذلك، تقوم ائتلافات واسعة في بلدان عديدة بتوحيد جهودها لترويج الإصلاحات الرئيسية التي ستشمل القوانين والسياسات. وبإمكان المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً في هذا الصدد ولا سيما في الحالات التي يجب فيها إجراء الإصلاحات ليتماشى البلد مع الالتزامات التي عقدها في مجال حقوق الإنسان.

وفي بعض الحالات، قد تحتاج الحكومة إلى تلقي المساعدة لتنفيذ التوصيات. فيرتبط العديد من المؤشرات بمجالات اختصاص تتسم بطابع تقني للغاية، وهي: القوانين والسياسات المتعلقة بقطاع الإعلام، وقواعد البث الإذاعي، والمسائل التجارية، وإعداد الإعلاميين المحترفين. ولا يجوز الاكتفاء بعرض التوصيات على الحكومة، بل ينبغي أيضاً بذل الجهود اللازمة لضمان تقديم المساعدة عند الاقتضاء أو حشدها إن لزم الأمر.

وفي بعض الحالات، تتطلب الإصلاحات تدخل جهة غير حكومية مثل الهيئة التنظيمية أو المجتمع المدني أو الجامعات أو وسائل الإعلام نفسها. وفي هذه الحالة أيضاً، قد يكون من الضروري العمل على تقوية عزيمة هذه الجهة لتقوم بتنفيذ الإصلاحات. فوسائل الإعلام مثلاً لا تُظهر الحماس دائماً إزاء وضع آليات تنظيم ذاتي، كما أن الهيئات التنظيمية قد لا تعتبر التوصيات من الأمور التي تحظى بالأولوية. وقد تطالب هذه الجهات، مثلها مثل الحكومة، بموارد إضافية أو بالحصول على مساعدة خبير لتنفيذ التوصيات.

ومع أنه يمكن الخروج ببعض الأفكار العامة والاستفادة دائما من دراسة الأساليب التي نجحت في سياقات أخرى، ينبغي إصلاح البيئة التي تنمو فيها وسائل الإعلام بما يتناسب مع السياق المحلي ومع عملية الإصلاح المتوخاة بعينها.

خاتمة

إن تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام مهمّة معقدة ومفعمة بالتحديات. فنطاق العملية واسع شاسع، إذ ينبغي تناول ١٠٠ مسألة تنعكس في المؤشرات والمؤشرات الفرعية العديدة. وتزداد المهمة تعقيداً بسبب وجود عدد من المواضيع الجامعة. وفي الوقت نفسه، تؤمن هذه العملية تقييماً لم يسبق له مثيل لحالة تنمية وسائل الإعلام في بلد ما وتستحق بالتالي الوقت الذي تستغرقه والعناء الذي يصحبها.

ويستند هذا الدليل إلى التجارب المستخلصة والدروس المستفادة من عدد من عمليات تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام التي أجريت من قبل. وبناء على عمليات التقييم هذه، يوفر هذا الدليل عند اللزوم توجيهات توضح المواضع التي ينبغي أن تعالَج فيها المسائلُ، والمحاورُ الرئيسية التي يركز عليها كل مؤشر وكل مؤشر فرعي، والمعاييرُ الدولية التي يمكن تطبيقها. كما يقدم مقترحات وأفكاراً من شأنها أن تساعد الباحثين في اعتماد المنهجية اللازمة وصياغة التوصيات وفي تخطي المشكلات العملية ولا سيما تلك المتعلقة بمصداقية المعلومات التي تم جمعها.

وعند تقييم هذه المؤشرات، ينبغي الحذر من إجراء عملية مجزّأة مفككة بدل اعتماد نهج جامع شامل. ومع ذلك، فإن اعتماد بعض المرونة في العملية والتركيز على مؤشرات ذات أهمية خاصة يؤدي إلى تحسين نوعية التقييم من دون المساس بنزاهة العملية وشمولها. وقد يكون للتركيز المضاعف على بعض المؤشرات معنى في سياق الهدف المنشود من التقييم وفي ظل الموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال، تضمّن تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام في موزمبيق تركيزاً شديداً على تنمية الإذاعات التابعة للمجتمع المحلي.

ويؤمل أن يتمكن المكلفون بإجراء عمليات تقييم مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، استناداً إلى الوثيقة الرئيسية لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام وإلى هذا الدليل، من تقديم المسائل المتنوعة المطروحة بطريقة منطقية ومتسقة، وبإتمام مهمتهم على أكمل وجه، وبالتوصل إلى أرقى المستويات من حيث قيمة النتائج.

مصادر إضافية

- *تحديد مؤشرات تنمية وسائل الإعلام – نبذة عن خلفية الموضوع*، بوديفات، أ. (٢٠٠٧). وهو متاح على العنوان التالي:
http://portal.unesco.org/ci//fr/files/24288/11743196661media_development_indicators_background_paper.pdf
- *مقياس الإعلام في أفريقيا*، نظام للوصف والقياس المتعمقين الشاملين للبيئات الإعلامية الوطنية في القارة الأفريقية. وهو متاح على العنوان التالي: http://fesmedia.org/african-media-barometer-amb/.
- منظمة "بيت الحرية"، *حرية الصحافة*، عملية استقصاء سنوية. وهو متاح على العنوان التالي: http://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-press
- منظمة "مراسلون بلا حدود"، *مؤشر حرية الصحافة*. وهو متاح على العنوان التالي: http://en.rsf.org/.
- مركز القانون والديمقراطية ومنظمة تلقي أنباء أوروبا، *التصنيف المتعلق بالحق في المعلومات*. وهو متاح على العنوان التالي: http://www.rti-rating.org/index.html
- مناقشات حول التحولات التي يشهدها عالم الإعلام، وهي متاحة على الموقع التالي: http://www.mediapolicy.org/
- مقابلات وبحوث ومنشورات. وهي متاحة على العنوان التالي: http://www.internews.org/research-publications
- "تقييم مؤشرات حرية الصحافة"، بيكر، ل.ب.، وفلاد، ت.، ونوسر، ن.، (٢٠٠٧) ٦١(١) *جريدة الاتصالات الدولية* ٥–٢٨. وهو متاح على العنوان التالي:
http://gaz.sagepub.com/content/69/1/5.short?rss=1&ssource=mfc

- "تقييم المشهد الإعلامي في بلدك: الأدوات المتاحة ودورها وحدودها"، باندا، ف.، وبرغر، غ.، *كيف تقيّم المشهد الإعلامي في بلدك: نهج قائم على رزمة أدوات*، بيترز، ب.، وهو متاح على العنوان التالي: http://fesmedia.org/fileadmin/files-fesmedia.org/GFMD-Media_assessment_tool_2-09.pdf